

# الجاهزية القانونية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ المتاحة للقطاع الخاص

تقرير اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في جامعة كينغز كوليدج لندن،  
 في 25 كانون الثاني/يناير 2019، والاستنتاجات التي توصل إليها





# محتويات

2	مقدمة	1.
2	التحدي القانوني	1.1
2	المائدة المستديرة: الغرض منها وتصميمها	1.2
4	وضع الإطار: المواضيع الرئيسية	2.
4	الجلسة 1	2.1
6	الجلسة 2	2.2
8	الجلسة 3	2.3
10	المناقشة: المواضيع والتوترات والمسائل الناشئة	3.
10	القيادة التنظيمية: الأساسيات وأوجه عدم التيقن	3.1
13	الأدوات التنظيمية لتعميم مراعاة المنظور الأخضر: الإفصاح، والتعاريف، والبلدان النامية، وإيقاع الجذب والدفع	3.2
16	الدروس المستفادة والاستنتاجات	4.
17	قيمة الربط بين 'صوامع' العمل	4.1
18	تحول التركيز نحو الفرص	4.2
22	المعايير المستحسنة لوضع المبادئ التوجيهية الناشئة	4.3
24	فهم ما تريده الجهات الفاعلة	4.4
25	التأثير على فهم المسائل الرئيسية	4.5
26	بناء شبكة لقانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ	4.6
28	التذييل ألف	
28	التذييل باء	
29	التذييل جيم	



## 1

## مقدمة

1.1  
التحدي القانوني

تدفعات تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ فحسب، بل تشجع أيضاً على الشفافية، والوضوح، والخضوع للمساءلة لدى أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تقديم هيكل للسلوكيات والأنشطة التنظيمية. والأهم من ذلك، أنه يمكن للأطر القانونية والتنظيمية أن 'تطالب' بالتمويل الخارجي (المتعدد الأطراف) المتعلق بالمناخ، وأن 'تطرح' فرصاً في مجال التمويل المحلي (داخل البلد) (Bowman 2018a). لذلك، فمن النتائج البديهية المهمة لعملية بناء الجاهزية القانونية والقدرة على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ أنها تعزز ملكية البلد في العمليات المالية من أجل تحقيق نتائج أكثر استدامة.

وهذا المجال جديد جداً وأخذت المسائل الرئيسية تنشأ فيه في الآونة الأخيرة. فكيف يمكن للمشرعين والهيئات التنظيمية والممارسين العمل معاً من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس؟ وما هو الدور الفعلي -والمتوخى- الذي تؤديه القوانين واللوائح لتحقيق تحول منهجي حقيقي من خلال تمكين التمويل على نطاق واسع، وتشجيع المشاريع قيد الإعداد، وضمان تحقق الفوائد البديهية الناجمة عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام؟

ويقدم هذا المستوى والنوع من التغيير تحدياً جديداً للعديد من المشرعين والهيئات التنظيمية حول العالم. ويحمل أيضاً مخاطر وفرصاً للقطاع الخاص. وقد يساعد التعلم من تجارب البلدان التي بادرت بالتحول في وقت مبكر البلدان الأخرى على الشروع في إصلاحات قانونية وتنظيمية من أجل بناء كتلة حرجة لتحقيق تحول عالمي.

سيطلب التصدي لتغير المناخ زيادة تدفقات رأس المال الخاص وزيادة فعالية الاستفادة من رأس المال العام على الصعيد العالمي. والسبب في ذلك بسيط: فالانتقال إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ سيتطلب مبالغ هائلة تتجاوز بكثير المنح الحكومية الحالية. ولهذا يجب الآن إدخال رأس المال الخاص في مفهومي 'تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ' و'التمويل المستدام'.

وستساعد الجهود التي يبذلها القطاع الخاص البلدان على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس؛ وقرارات تخصيص رؤوس الأموال ستيسر (أو لا تيسر) التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتشكل تلك الجهود والقرارات من خلال القوانين واللوائح وكذلك السياسات العامة. وقد يشجع وجود 'جاهزية قانونية' لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على بث الثقة لدى المستثمرين.

وعلى وجه التحديد، تشمل 'الجاهزية القانونية' لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ ما يلي:

- القوانين واللوائح التي "من شأنها أن تتيح إمكانية الحصول على التمويل والاستثمارات في مجال الأنشطة المتعلقة بالمناخ وتحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً" التي نُظِرَ فيها بعناية، وشُرِّعت استناداً إلى تقييم وتحليل ومشاورات شاملة" (Morita and Pak 2018: 11)
  - بناء القدرات القانونية والمؤسسية من خلال تبادل المعارف والخبرة التقنية.
- وتتسم الجاهزية القانونية بالأهمية لجميع البلدان؛ إلا أن الحاجة إليها ملحة بوجه خاص في البلدان النامية. وذلك لأنها لا تقتصر على تشجيع زيادة



مُدوَّبُو المائِدةِ المُستديرةِ

## 1.2

### المائدة المستديرة:

#### الغرض منها وتصميمها

يوجز هذا التقرير جدول الأعمال والنتائج للمائدة المستديرة المعنية بالجاهزية القانونية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ: الفرص المتاحة للقطاع الخاص (Legal Readiness for Climate Finance: Private Sector Opportunities) التي عُقدت بدعوة مشتركة من جامعة كينغز كولييدج لندن، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الاستجابة القانونية الدولية. ويمثل جزءاً من الشراكة المتواصلة بين جامعة كينغز كولييدج لندن وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لحفز التعاون والتعلم المتبادل بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل تحقيق التغيير التحويلي.

وهذه المائدة المستديرة هي مناسبة شقيقة لحلقة العمل المعنونة "قانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ: الجاهزية القانونية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ"، التي عُقدت في آذار/مارس 2018 بدعوة مشتركة من جامعة كينغز كولييدج لندن، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر Bowman and Steenmans 2018). واستهدفت حلقة العمل القطاع العام، وركزت على تجارب كل من كينيا والمكسيك كدراستي حالة. وأعرب المندوبون المشاركون في حلقة العمل لاحقاً عن رغبتهم الشديدة في العمل مع القطاع الخاص، ولا سيما المحامون والممولون والمستثمرون.

ومن ثم، فإن هذه المائدة المستديرة لعام 2019 تجسد الخطوة التالية في تقديم منتدى تتمكن فيه الجهات الفاعلة في القطاع العام والممارسون من

القطاع الخاص التعلم من بعضهم بعضاً من أجل زيادة التعاون وتعزيز القوانين واللوائح الوطنية لإتاحة الفرص المالية على نطاق واسع.

عُقدت المائدة المستديرة في 25 كانون الثاني/يناير 2019 في جامعة كينغز كولييدج لندن وضمت 26 من الخبراء المدعومين من المملكة المتحدة وأوروبا وكينيا ينتمون إلى القطاع الخاص (الشؤون القانونية، والمالية، والاستشارية)، والقطاع العام (المصارف المركزية، والهيئات التنظيمية المالية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف)، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة (القانونية والمالية)؛ والأوساط الأكاديمية. وترد قائمة المنظمات المشاركة في التذييل ألف.

وتبادل المندوبون المشاركون في المائدة المستديرة المعارف والخبرات بهدف التوصل إلى ما يلي:

- تحديد الفرص المتاحة لقطاع الأعمال إلى جانب المخاطر التي قد يقابلها الممارسون في هذا المجال؛
- تحديد الإجراءات الفعلية التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين البيئة القانونية والتنظيمية المواتية لاستثمارات القطاع الخاص وتنفيذ أهداف كل من المساهمات المحددة وطنياً، وأهداف اتفاق باريس، وأهداف التنمية المستدامة؛
- تحديد المعايير الناشئة التي من شأنها أن تساعد المصارف المركزية وغيرها من الهيئات التنظيمية على إشراك القطاع المالي في ولاياتها القضائية؛
- التعلم المؤسسي بين المشاركين من مختلف القطاعات والبلدان؛
- إنشاء وتشكيل مجتمع عالمي جديد من صانعي القرارات في مجال قانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

ومن أجل استخلاص وتقاسم جوانب التعلم المتعلقة بالأبعاد القانونية والتنظيمية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، صُممت المناسبة على النحو التالي:

**نُظمت المائدة المستديرة بناء على ثلاثة مواضيع رئيسية هي:**

- 1** دور الهيئات التنظيمية في قيادة التمويل المستدام؛
- 2** تصميم مجموعة أدوات للمشرعين ومسؤولي الهيئات التنظيمية؛
- 3** فرص تعميم مراعاة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ولا سيما في البلدان النامية.

**وتألفت من عنصرين:**

**ألف** مائدة مستديرة خاصة لمدة يوم كامل تنظم كمنتدى للمناقشة الدينامية وفقاً لقاعدة دار تشاتام المتعلقة بعدم الإسناد، وقدم من خلالها المتحدثون الرئيسيون عروضاً موجزة لبدء المناقشة والمناظرة على مستوى كامل المجموعة. مناسبة عامة مسائية من أجل توعية الجمهور العام غير المتخصص بالقضايا الأساسية، وقدم من خلالها فريق من المندوبين المشاركين في المائدة المستديرة عرضاً بشأن دور المسؤولين في الهيئات التنظيمية، وتصميم مجموعة الأدوات القانونية والتنظيمية، وتعظيم مراعاة التمويل الأخضر، وتلا ذلك فترة مخصصة للإجابة على الأسئلة التي يطرحها الجمهور.

ويرد في التذييل باء جدول الأعمال المفصل.

# وضع الإطار: المواضيع الرئيسية

## 2

### 2.1 الجلسة 1

المصارف الأعضاء بالتنفيذ داخل كل بلد. وهي تعمل أيضاً بمثابة مجتمع تعليمي تتيح للمصارف الأعضاء نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما بينها. وتضم ثلاثة مسارات عمل، تترأس كل منها إحدى المؤسسات العضوة. وتتألف مسارات العمل مما يلي:

**1** الإشراف (برئاسة مصرف الصين): وضع مخطط للممارسات التنظيمية والإشرافية، بما في ذلك الإفصاح الذي تقوم به المؤسسات المالية؛

**2** الاقتصاد الكلي (برئاسة مصرف إنكلترا): الربط بين تغير المناخ والاستقرار المالي؛

**3** تعميم التمويل الأخضر (برئاسة المصرف الاتحادي الألماني Deutsche Bundesbank، ألمانيا): عمل المصارف المركزية/الهيئات المشرفة كمحفزات من أجل خضرة النظام المالي.

ونشرت شبكة المصارف المركزية والهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظام المالي أول تقرير مرحلي لها في تشرين الأول/أكتوبر 2018، وخلص التقرير إلى أن تغير المناخ يشكل مخاطر مالية؛ وأن الهيئات التنظيمية لا تزال متأخرة في التصدي لها ولكنها تشرع الآن في وضع منهجيات وأدوات تحليلية ونهجاً لتجهيز النظام المالي بشكل أفضل للاستجابة (NGFS 2018). وفي نيسان/أبريل 2019، ستقدم الشبكة تقريرها الشامل الأول عن سبب وقوع مسؤولية تغير المناخ على عاتق المصارف المركزية والهيئات المشرفة، ودورها في هذا الصدد. ومن الأمثلة الأخرى على التعاون الدولي فريق الدراسة

في عام 2015، أصبح مارك كارني، محافظ مصرف إنكلترا، أول مسؤول تنظيمي مالي يصرح علناً بأن تغير المناخ يفرض مخاطر مالية شاملة تنطوي على إمكانية زعزعة استقرار الأسواق وإحداث أزمة مالية عالمية جديدة. ومنذ ذلك الحين، بدأت المصارف المركزية حول العالم تولي الاهتمام لمخاطر المناخ، وكانت فرنسا والصين وهولندا من أوائل المتحركين في هذا الشأن. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت 'هيئة التنظيم التحوطي' (Prudential Regulation Authority) التابعة لمصرف إنكلترا بياناً إشرافياً طُرح للتشاور في تشرين الأول/أكتوبر 2018 ويوضح توقعات ريفية المستوى (غير إلزامية) للمصارف وشركات التأمين.

يطرح تغير المناخ مخاطر مالية. وتشرع الهيئات التنظيمية في وضع منهجيات، وأدوات تحليلية، ونهج لتجهيز النظام المالي بشكل أفضل للاستجابة له.

وعلاوة على ذلك، استحدث مصرف فرنسا 'شبكة المصارف المركزية والهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظام المالي' (NGFS)، وهي شبكة طوعية بدأت بثماني (8) مؤسسات مُنشئة في كانون الأول/ديسمبر 2017. وتوسعت في فترة زمنية قصيرة للغاية لتضم أكثر من 30 عضواً ومراقباً على مستوى العالم (Banque de France 2019). وتشمل أهداف الشبكة الإسهام في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ في القطاع المالي، وتعميم التمويل بهدف دعم الانتقال إلى النهج المنخفض الكربون، وتحديد وتعزيز أفضل الممارسات فيما يتعلق بقيام

## لا يمثل تغيير المناخ مسألة هامشية بل خطراً استراتيجياً ومالياً

على تيسير التعاون الخارجي بين القطاعين العام والخاص، بل ييسر أيضاً التعاون الداخلي بين المشرعين ومقرري السياسات والخزانة والوزارات الأخرى التي لها حافلات مثل وزارات البيئة والنقل والزراعة والطاقة. وأصبحت بعض البلدان النامية تدرج ذلك ضمن أولوياتها، فمثلاً تجسد كينيا خير مثال على أهمية كلا النهجين. فبسبب العواقب الخطيرة لتغير المناخ، نفذت كينيا في الآونة الأخيرة تدابير وطنية تركز بشكل خاص على تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، مثل خطة العمل الوطنية لتغير المناخ للفترة 2013-2017، وقانون تغير المناخ لعام 2016، والسياسة الوطنية بشأن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ لعام 2018. ولكن على الرغم من هذا النشاط التنظيمي، أدركت وزارة الخزانة الكينية ضرورة المشاركة بشكل أكثر فعالية مع القطاع الخاص لتحديد الأهداف/المشاريع ذات الصلة بالمناخ والتقدم بطلب للحصول على تمويل أخضر من القطاع المالي، وكذلك توفير التمويل مباشرة لسد الثغرات في التمويل العام. وبهذا، باتت وزارة الخزانة الكينية تركز على أفضل السبل لتحفيز الاستثمار الخاص، بما في ذلك الهياكل التي من شأنها أن تدعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحوافز الضريبية لتشجيع دخول المستثمرين من القطاع الخاص. وستشمل هذه التغييرات بالضرورة تعزيز البيئة القانونية لتحسين ثقة المستثمرين واجتذاب التمويل الخاص من البلدان المتقدمة للأنشطة المتعلقة بالمناخ.

وبناءً على ذلك، أبرزت وزارة الخزانة الكينية وجود حاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات للمساعدة على تحديد الهيكل القانوني وتعزيزه.

قانون الشركات. وعلاوة على ذلك، أوضحت إدارة كاليفورنيا للتأمين، والهيئة الأوروبية للتأمينات والمعاشات المهنية، وكذلك وزارة العمل والمعاشات التقاعدية في المملكة المتحدة، أن تغير المناخ ليس مسألة أخلاقية هامشية، بل قضية مخاطر استراتيجية ومالية. ويدفع العديد من تلك الهيئات التنظيمية في اتجاه تنفيذ اختبارات الإجهاد وتحليلات السيناريوهات للمصارف وشركات التأمين ومقدمي الخدمات المالية، حتى أن مفوض التأمين في كاليفورنيا نادى بسحب استثمارات الشركات الخاضعة للتنظيم في أصول الوقود الأحفوري.

وعلاوة على ذلك، على غرار شبكة الهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظم المالية ونظراً للزخم المتنامي في هذا المجال الجديد، بدأ عدد من الهيئات التنظيمية في سوق الأوراق المالية في تبادل المعارف بشأن الممارسات الإشرافية وسلوكيات السوق من خلال الشبكات الدولية مثل 'المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية' و'الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق'.

وهذه المبادرات التي تتخذها الهيئات التنظيمية المالية حديثة نسبياً ومبتكرة للغاية. وينظر المؤيدون إلى 'موجة النشاط' هذه من الهيئات التنظيمية على أنها اتجاه إيجابي بالنظر إلى أن قياداتها تمتلك القدرة على تحفيز القطاع المالي على اتخاذ إجراءات أسرع وأكثر طموحاً (Cripps 2018). ومع ذلك، فقد حذر منتقدو الإجراءات من احتمال تجاوز حدود الولاية التنظيمية (Crow and Binham 2018).

ولتمكين تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، يمكن للقيادة التنظيمية أن تؤدي دوراً مهماً لا يقتصر

المعنى بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين؛ والمبادرات من أجل بناء القدرات في الأسواق الناشئة مثل الشبكة المصرفية المستدامة التي دعت لها مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج القيادة العالمية للتمويل الأخضر.

## يمثل نشاط الهيئات التنظيمية اتجاهاً إيجابياً وتمتلك قياداتها القدرة على تحفيز العمل بشكل أسرع وأكثر طموحاً.

وبالمثل، بدأت الهيئات التنظيمية للأوراق المالية والأسواق المالية حول العالم في زيادة التركيز على الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ والانخراط بشكل متزايد مع الشركات. ومن أوائل المبادرين في هذا الصدد 'هيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF)'، و'الهيئة الهولندية للأسواق المالية'، و'هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة'، و'وكالة الخدمات المالية اليابانية'. وتعد هيئة الأسواق المالية الفرنسية مثلاً ممتازاً على الابتكار التنظيمي في هذا المجال. وهي من أولى هيئات الأسواق المالية التي تنشر رؤية وخريطة طريق لحماية المستثمر، والإفصاح عن المعلومات والشفافية، والأداء الفعال والعدال للسوق في سياق المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ (AMF 2018). وشمل ذلك إنشاء وحدة جديدة للاستراتيجيات والتمويل المستدام، عُهد إليها بتنفيذ خريطة الطريق في سياق التغييرات التشريعية الإضافية التي أدخلتها خطة العمل الفرنسية لنمو الأعمال وتحوّلها (PACTE) لإصلاح



## 2.2 الجلسة 2

وتعني الآليات المالية التمويل الخاص أو تستفيد منه مباشرة بوسائل منها، على سبيل المثال، التمويل المختلط (المنح والقروض والضمانات والتأمين) والمصارف الاستثمارية الخضراء والصناديق الاستثمارية للمناخ وتسعير الكربون، والحوافز الضريبية والسندات الخضراء والتعريفات التفضيلية والإعانات. وعلى النقيض، فإن الطرائق التيسيرية هي عبارة عن مبادرات غير مالية تساعد في تعبئة التمويل الخاص بشكل غير مباشر من خلال تحسين نقل المعارف، والمشاريع قيد الإعداد، وبناء القدرات.

ويشمل ذلك تعزيز هياكل الحوكمة، والتنظيم التحوطي، والإبلاغ المؤسسي، وبرامج التوفيق والتدريب، والأهداف المتعلقة بالطاقة المتجددة، والتصنيفات الرامية إلى تعريف الاستثمارات 'الخضراء'. وكلا النوعين من الخيارات ضروري ومكتمل لهيئة بيئة تنظيمية مواتية. ونادراً ما يُعترف بالفئة 'التيسيرية' على وجه الخصوص كعنصر من عناصر تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، على الرغم من أنها محورية لنجاحها (Bowman and Steenmans 2018).

من المهم للغاية النظر في الأدوات القانونية والتنظيمية التي يمكن استخدامها لتمكين تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع. وبصورة عامة، يمكن للقوانين واللوائح أن تفرض تدفقات تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ أو توجيهها باستخدام نهج صارم يفرض السلوك (لوائح القيادة والتحكم) أو من خلال وسائل أقل إلزاماً مثل الحوافز/المثبطات المالية والإفصاح. ومن العناصر المهمة تحديد صياغة لغوية مشتركة أو هدف مشترك (على سبيل المثال، من خلال وضع تصنيف)؛ والتحلي 'بالمرونة عند التنبؤ' في التشريعات المتعلقة بالمناخ.

بمعنى أدق، يمكن أن يستخدم المشرعون تصنيفاً مزدوجاً للخيارات التنظيمية والأشكال القانونية لتعبئة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ من خلال آليات مالية و'طرائق تيسيرية'.  
(Bowman 2018a, 2018b).



الصورة العليا، من اليسار إلى اليمين: جولي أنسيدي (هيئة الأسواق المالية الفرنسية)، كلير بورغيس (كليفورد تشانس)، ميغان بومان (جامعة كينغز كوليدج لندن)، أوسكار نجوغونا (مركز نيروي المالي الدولي)، أنطونيو باربالهو (البنك الدولي)، مايكل ريدلي (مصرف إنش إس بي سي)

الصورة اليسرى: إيمانويل بوتن (مصرف فرنسا) وجولي أنسيدي (هيئة الأسواق المالية الفرنسية)





## بالفعل، تحظى اثنتان من تلك الطرائق التيسيرية - وهما الإفصاح المؤسسي والتصنيف الأخضر - باهتمام بالغ كأدوات محورية للتغيير المحتمل على مستوى القطاع

في فرنسا، تكلف المادة 173 من قانون التحول في مجال الطاقة والنمو الأخضر لعام 2015 المصارف وشركات التأمين والشركات المدرجة في البورصة والمستثمرين المؤسسيين بالإفصاح المتعلق بالمناخ عن المخاطر التي قد تتعرض لها واستراتيجياتها تجاه تحقيق اقتصاد منخفض الكربون. وعلى المستوى الدولي، اكتسب تعزيز الإفصاح قدرة جاذبة بوصفه أداة للتخفيف من المخاطر منذ أن أصدرت 'فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ' التابعة لمجلس الاستقرار المالي توصياتها النهائية (TCFD 2017). وتشجع توصياتها الطوعية فرادى الشركات على تقديم المعلومات إلى الجهات صاحبة المصلحة (المستثمرين والمقرضين وشركات التأمين) بشأن المخاطر والفرص التي تواجهها

أعمالها نتيجة تغير المناخ، وذلك باستخدام تحليل السيناريوهات الاستشراقي فيما يتعلق بالحكومة ووضع الاستراتيجيات وإدارة المخاطر والقياسات والأهداف. وبوجه عام، تحظى كلتا هاتين المبادرتين بالثناء، إلا أن هناك تساؤلات بشأن الأخذ بما توصي به فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وما إذا كان الأمثل هو أن يتخذ القانون شكلاً إلزامياً أم طوعياً، وتأثير تنفيذ سياسات القطاع، والحاجة إلى تحليل السيناريوهات على نحو أكثر موضوعية واتساقاً.

يجري حالياً وضع تصنيف 'أخضر' في أوروبا. ونشر فريق الخبراء التقنيين التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالتمويل المستدام (TEG) مشروع تصنيف لأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ ليخضع لمشاورة عامة في كانون الأول/ديسمبر 2018 (TEG 2018). وسيدرج التصنيف النهائي في التشريعات ويستخدم لتحديد معايير السندات الخضراء والقروض وصناديق الاستثمار والمنتجات المالية الجديدة مثل التوريق الأخضر (إصدار الأوراق المالية الخضراء)،

ويمكن دمجها أيضاً في الالتزامات المتعلقة بالإفصاح المالي. وللتصنيف أهمية فائقة ليس فقط لغرضه المعلن المتمثل في تعريف لغة 'خضراء' مشتركة عبر سلسلة الاستثمار في أوروبا والتخفيف من ادعاءات الخضرة الزائفة، ولكن أيضاً لاحتمال أن تستقرئ منه البلدان الأخرى بهدف توسيع نطاق الاستثمارات الخضراء بالفعل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فهو يمثل مبادرة لم يسبق لها مثيل في أي نظام ديمقراطي، ويثير في المستقبل توقعات كبيرة وبعض القلق بين المشاركين في السوق. وكذلك تنشأ تساؤلات بشأن تأثيره المحتمل على الأسواق القائمة، وما إذا كان يمكن أو ينبغي توحيد تعريف لما هو 'أخضر' عبر القطاعات أو مواءمته دولياً.



## 2.3 الجلسة 3

وتعتبر السندات الخضراء على نطاق واسع سوقاً للفرص على الرغم من أنها تمثل جزءاً هامشياً من إجمالي سوق السندات وبالرغم من الركود الذي شهدته الإصدارات السنوية منها خلال الفترة 2017-2018 (Robins 2019). وتعزى التوقعات الإيجابية بشأنها جزئياً إلى مدى ملاءمتها للاستثمار الطويل الأجل في الهياكل الأساسية المستدامة وكذلك الطبيعة العالمية للسوق؛ فهي تنطوي على إمكانية إحداث تأثير كبير في البلدان النامية حيث تستخدم السندات لتمويل مشاريع أكثر مراعاة للبيئة لتحل محل الهياكل الأساسية التي تؤدي إلى انبعاثات كثيفة لغازات الاحتباس الحراري مثل محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم. ويمكن الترويج للسند على أنه أخضر شريطة أن يصرح قبل إصداره بأن عائداته ستوجه إلى مخرجات/نتائج مستدامة. وهذا يعني أنه لا يتعين على الشركة المصدرة أن تكون ذات عقلية موجهة نحو الاستدامة، الأمر الذي يوسع نطاق مجموعة جهات الإصدار. ومع ذلك، يثير هذا أيضاً مخاوف بشأن نزاهة السوق واحتمال الادعاء الزائف بالخضرة، مما قد يقوض ثقة المستثمرين ويعطي أيضاً انطباعاً خاطئاً بأن الأمور آخذة في التغير، بينما تظل تدفقات رأس المال غير متوائمة مع عالم دون درجتين مؤثمتين.

**هناك بعض المخاوف بشأن نزاهة السوق واحتمال الادعاء الزائف بالخضرة، مما يمكن أن يقوض ثقة المستثمرين.**

من المقدر أنه سيلزم استثمار 95 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم بحلول عام 2030 في الهياكل الأساسية (الطاقة والنقل والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية) للتصدي لتغير المناخ، وسيتم تخصيص 60 إلى 70 في المائة من ذلك الاستثمار للبلدان النامية (OECD 2017). والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف سيتحقق ذلك؟

### تمثل السندات الخضراء أداة مهمة لزيادة التدفقات المالية وتعميم التمويل الأخضر.

صدر نحو 1,45 تريليون دولار أمريكي من السندات المتوائمة مع المناخ في عام 2018، بما في ذلك 389 بليون دولار أمريكي من السندات الخضراء (CBI 2018). وكانت أكبر الجهات المصدرة هي المصارف التجارية ومصارف التنمية، ولكن كثر الإصدار من الشركات والجهات السيادية والبلدية يأخذ في التزايد. ومع ذلك، تختلف البيانات بشأن السندات الخضراء بسبب عدم وجود تعاريف موحدة. ويختلف مزودو قواعد البيانات في تصنيفهم للسندات، حيث يميز بعضهم بين الفئات 'الخضراء' و'الاجتماعية' و'البيئية' وفئة 'الاستدامة' (على سبيل المثال رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية ICMA) ويجمع البعض الآخر الفئات كلها تحت تسمية 'السندات الخضراء'. ويتوقع حدوث تقارب أكبر مع تطور أطر الإفصاح والتصنيف.

[الصورة العليا، من اليسار إلى اليمين: كريستوف شفارت (منظمة الاستجابة القانونية الدولية)، ستيفن مالواه (مكتب تريبل أوي لو للمحاماة)، مايكل ريدي (مصرف إتش إس بي سي)، أليسون تشان (معهد السندات المناخية)، كلير بورغيس (كليفورد تشانس)، ليلي لطيف (جامعة نيروبي/جامعة كارديف)]



تلتزم إقامة التعاون وتحقيق التماسك بين الهيئات  
التنظيمية ومقرري السياسات والممارسين لتمكين  
التمويل على نطاق واسع.



من اليسار إلى اليمين: روبرت أندوهوي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)،  
ميغان بومان (جامعة كينغز كوليدج لندن)، ستيفن مالواه (مكتب  
تريبيل أوكي لو للمحاماة)

وتبرز تجارب البنك الدولي ومُسرع تمويل الأنشطة  
المتعلقة بالمناخ أهمية تقاسم الدراية والخبرات  
التقنية في كافة المجالات القانونية والتنظيمية  
والمالية منذ مرحلة بدء وضع المشاريع قيد الإعداد.  
ويلتزم إيجاد التعاون والاتساق بين الهيئات المنظمة  
ومقرري السياسات والممارسين لتمكين تمويل  
المشاريع المتعلقة بالمناخ (فبدون ذلك مثلاً قد لا  
تنطبق الجداول الزمنية، وقد تتناقض المتطلبات).  
وقد يساعد تحقيق قابلية التكرار في تصميم  
المشاريع وإعدادها على تقليل تكاليف المعاملات  
وجعل المشاريع المستدامة أكثر قابلية للتمويل.

تتاح فرص تمويل أخرى للمشاريع وبناء  
القدرات في البلدان النامية من خلال قنوات  
متعددة، تشمل ما يلي:

- المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مثل  
'الصندوق الأخضر للمناخ' ومصارف التنمية  
المتعددة الأطراف؛
- المبادرات الحكومية المبتكرة مثل 'مُسرع  
تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ' (Climate  
Finance Accelerator) (PwC and Ricardo  
Energy and Environment 2017) التي تجمع  
الجهات الفاعلة في القطاعات الحكومية والمالية  
وأسواق رأس المال من البلدان النامية مع  
خبراء المشاريع والتمويل الأخضر من المملكة  
المتحدة بهدف وضع مقترحات للتمويل تتوافق  
مع اتفاق باريس.

## 3

## المناقشة

برزت قضايا وتوترات وتساؤلات مواضيعية على مدار اليوم، وتكررت كثيراً وتداخلت ضمن الجلسات وفيما بينها. وبهذا، ينظم التوليف التالي للمناقشات في مجموعتين من المواضيع الرئيسية التي نشأت خلال حوار المائدة المستديرة، وهما: (1) القيادة في مجال وضع القواعد التنظيمية (2) والأدوات التنظيمية لتعميم تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ.

## 3.1

## القيادة في مجال وضع القواعد التنظيمية: الأساسيات وأوجه عدم اليقين

## الأساسيات:

## الولاية والتعبئة

كانت أول مسألة تناولتها المائدة المستديرة هي السؤال عن سبب تقديم الهيئات التنظيمية للمبادرات المتعلقة بالمناخ بالنظر إلى اختصاصها المالي.

واتفق المشاركون على أن الاستقرار المالي يشكل مصدر قلق رئيسي للمصارف المركزية؛ حيث تتمثل ولايتها القانونية في تعزيز أمان وسلامة الشركات الخاضعة للتنظيم في القطاع المالي. وتتبع المصارف المركزية الرائدة، مثل مصرف فرنسا ومصرف إنجلترا ومصرف الصين الشعبي، نهجاً إشرافياً استراتيجياً يقيم الشركات في ضوء المخاطر الحالية وكذلك المخاطر المستقبلية المحتملة. وهنا تتضح أهمية تغير المناخ بالنسبة لوظيفة الجهة المشرفة. وُجِّد تغير المناخ كأحد المخاطر المالية المتوقعة والتي ينبغي أن يعالجها القطاع المالي اليوم لمنع أشد التأثيرات على القطاع وبالتالي السوق- في المستقبل أو التقليل منها (PRA 2018; Fisher 2017). وتشمل المخاطر المتعلقة بالمناخ بالتحديد تصنيفاً ثلاثياً للمخاطر المادية، ومخاطر الانتقال، ومخاطر المسؤولية التي يرحح أن تظهر في شكل مخاطر ائتمانية وسوقية وتشغيلية على المصارف وشركات التأمين (المرجع نفسه).

لذلك، وكما نقل مؤخراً في موقع إنفايرونمنتال فاينانس عن المديرية التنفيذية للإشراف الدولي على المصارف بهيئة التنظيم التحوط، سارة بريدن: "من مصلحة النظام المالي تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن عن طريق الانتقال المبكر والمنظم.

أنا لا أطلب منهم أن ينشطوا في الدفاع عن البيئة ولكن أن يديروا مخاطرتهم المالية." (Cripps 2019). ومع ذلك، خلصت دراسة استقصائية حديثة أجرتها هيئة التنظيم التحوط (PRA) وشملت 90 في المائة من القطاع المصرفي في المملكة المتحدة، أي ما يمثل أكثر من 11 تريليون جنيه استرليني من الأصول، إلى أن نسبة 10 في المائة فقط من المصارف المشاركة في الدراسة تتبع نهجاً استراتيجياً على مستوى مجلس الإدارة لتحديد وقياس المخاطر المالية الطويلة الأجل التي تترتب على المناخ (PRA 2018).

"هذا مجال جديد للجميع وكلنا نواجه فيه تحديات متشابهة."

أوسكار نجوغونا،  
مركز نيروبي المالي الدولي

وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الشركات لا تدعم حتى الآن عملية انتقال منظمة. وبالتالي، تنظر المصارف المركزية حول العالم بشكل متزايد إلى عملية تحديد مخاطر المناخ والإجراءات اللازمة لكي يتصدى لها القطاع المالي باعتبارها جزءاً ضرورياً من التزامها القانوني بضمان الاستقرار المالي.

وتتمتع هيئات الأسواق المالية والهيئات التنظيمية لسوق الأوراق المالية بولاية متشابهة. فهي تركز على حماية المستثمر، مما يتضمن تنظيم الإفصاح لضمان مَدِّ السوق بمعلومات مفيدة. وبالنظر إلى أن مخاطر المناخ تمثل مخاطراً مالية مادية وأن الأسواق المرتبطة بالمناخ توفر أيضاً فرصاً مالية، يبرز ركنان أو دوران أساسيان لهيئات الأسواق المالية على النحو التالي:



الحاجة إلى توحيد المعايير واستخدام الأدوات من المصادر المفتوحة. فعلى سبيل المثال، لا تتوافق السيناريوهات المناخية للوكالة الدولية للطاقة، والتي تشكل عادة أساساً لاختبارات الإجهاد التي يجريها المستثمرون، مع أهداف اتفاق باريس (Greenpeace 2018). وعلاوة على ذلك، يتمثل تحدي تحليل السيناريوهات في طبيعته الاستشرافية التي قد تكون مربكة للمستثمرين (والشركات) بسبب عدم التيقن بشأن المستقبل. بيد أن المندوبين أوصوا بأن تفصح الشركات عن الافتراضات التي تستند إليها السيناريوهات لكي يتمكن المستثمرون من تقرير ما إذا كانوا يتفقون معها أم لا.

#### التوحيد الدولي للمعايير

تمثل الشاغل الرئيسي الثالث الذي أعرب عنه المندوبون في الاتساق الدولي وتكافؤ الفرص. وعبر البعض عن رغبة قوية في توحيد المعايير. فعلى سبيل المثال، تُراقب المصارف الخاضعة لتنظيم المملكة المتحدة من خلال هيئة التنظيم التحوطي، ولكن هناك مخاوف من أن تتبع معايير أدنى للمصارف الخاضعة للتنظيم الأجنبي على أراضي المملكة المتحدة. وبالنسبة لهذه النقطة، تناقش شبكة الهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظر المالية، على ما يبدو، إمكانية طرح بعض السيناريوهات النوعية الرفيعة المستوى لمسار الانتقال، التي من شأنها أن تساعد الهيئات المشرفة والمؤسسات المالية في إجراء تقييمات للمخاطر المناخية. وأكد مندوبون آخرون أن 'توحيد المعايير' يتجاوز السيناريوهات، ولهذا يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير تصنيف للمعايير والتعاريف المتعلقة بالتمويل الأخضر بشكل أوسع (ترد أدناه مناقشة ذلك).

أنه يُنظر إلى القيادة التنظيمية باعتبارها توفر إحساساً بالسرعة والمنطق وتتيح للجهات الفاعلة المالية اتخاذ الإجراءات بشأن المناخ وتبشر بإحداث "تغيير شامل فيما يتعلق بالإفصاح".

ومع ذلك، تبرز التساؤلات بشأن البيانات والمواءمة. وعلى وجه التحديد، ظهرت بعض المخاوف خلال المناقشة بشأن ما يلي:

#### الوضوح بشأن التعاريف

أبرز المندوبون ضرورة توضيح وتعريف الغرض من التدفقات الرأسمالية على المستويين الجزئي والكلي. وعلق أحد المندوبين: "هل نحن نعمل على إيجاد حل من أجل أهداف التنمية المستدامة؟ أم حماية البيئة؟ أن المخاطر المناخية؟" وثمة شاغل يتمثل في ضمان توحيد توجهات المشاركين في السوق وعدم تغيير الأهداف التنظيمية بشكل متكرر. وساد اتفاق عام على أن التركيز على تغير المناخ، على الأقل في البداية، سيوفر بعض الوضوح والتركيز للمشاركين في السوق. وأشار البعض إلى أننا لا نستطيع تناول معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى دون حل مسألة تغير المناخ. وسلط آخرون الضوء على الطابع التبعي لتغير المناخ، مما يؤدي إلى طمس لا مفر منه للحدود بينه وبين القضايا البيئية الأخرى مثل فقدان التنوع البيولوجي والإجهاد المائي.

#### السيناريوهات

ثانياً، شدد جميع المندوبين على أهمية تحليل المخاطر القائم على السيناريوهات في إرشاد التقييمات التي تجريها الشركات، ولا سيما المؤسسات المالية، فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالمناخ وكيفية التخفيف من أثارها. ولكن المندوبين انتقدوا أيضاً السيناريوهات الحالية باعتبارها غير ناضجة وغير قوية بما يكفي، حيث أبرز بعضهم

- تيسير الانتقال من خلال التوعية وتقييم ومعالجة المخاطر بشكل كاف، وعرض الممارسات الجيدة، وتشجيع الابتكار وفرص الاستثمار الجديدة؛

- الإشراف فيما يتعلق بالمعلومات المناخية التي تقدمها الشركات في سلسلة الاستثمار لمعرفة كيفية دمجه للمخاطر المناخية في استراتيجياتها.

ويتمثل التحدي الذي يواجه الهيئات التنظيمية في تطبيق هذين الركنين وإدماج التغييرات المتعلقة بالمناخ في جميع المهام والأنشطة.

وناقش المندوبون الدور الخاص الذي تؤديه المؤسسات المالية في المساعدة على تحقيق انتقال منظم إلى اقتصاد منخفض الكربون. ومن منظور الاستقرار الشامل، أكد مسؤولو الهيئات التنظيمية الحاضرون مجدداً على ضرورة أن تقيّم الجهات الفاعلة في القطاع المالي المخاطر والفرص لديها وكذلك أن تتخرب مع العملاء والحكومات لتسهيل الانتقال المنظم. إلا أنهم أقرّوا أيضاً بمرحلة التعلم الصعبة التي تتطوي عليها تلك العملية. وتختلف المخاطر المناخية عن المخاطر المالية التقليدية؛ فهي تقع خارج آفاق التخطيط الحالية للأعمال التجارية الممتدة لفترة من 3 إلى 5 سنوات، ولا توجد سابقة حقيقية للقياس بالنظر إلى أن معظم عمليات النمذجة تستند إلى بيانات تاريخية، وكذلك أصبحت المخاطر المتطرفة تمثل مشكلة حقيقية.

وهنا يطرح السؤال: هل يستجيب المشاركون في السوق؟ أشاد معظم المندوبين بقيادة الهيئات المنظمة. فعلى سبيل المثال، صرح أحد المندوبين بأن مسودة البيان الإشرافي الصادرة عن هيئة التنظيم التحوطي كانت "أداة ممتازة لتثقيف صانعي القرارات داخلياً" في المصرف الذي يعمل فيه. وعلق آخرون

## 3

## أوجه عدم التيقن:

## ما الذي تريده الجهات الفاعلة؟

اتفق الجميع تقريباً على أن الهدف من التدخلات التنظيمية يجب أن يتمثل في ضمان أن تنال المخاطر المناخية اهتماماً دائماً على مستوى مجالس الإدارة وأن ينظر إليها على المدى الطويل. واتضح أيضاً من المناقشة أن المشاركين في السوق يرغبون في الحصول على مزيد من التوجيه من الهيئات المشرفة، ولا سيما المصارف المركزية، بشأن كيفية ترجمة التوقعات والمبادئ الرفيعة المستوى إلى أفعال. ومع ذلك، لم يظهر اتفاق واضح على مستوى التفصيل أو الإلزام. وتوقفت التفضيلات على قطاع كل مندوب ولكن عبّر عن آراء متباينة حتى ضمن القطاع الواحد.

وعلى سبيل المثال، رأى بعض المندوبين عدم الحاجة إلى قواعد جديدة لأن التوجيهات التنظيمية الرفيعة المستوى تكفي لتشجيع العمل بواسطة الأدوات العامة الحالية لإدارة المخاطر واختبار الإجهاد وتبادل أفضل الممارسات. وفضّل آخرون اتباع نهج تشريعي قائم على القواعد للمساعدة في تلبية حاجة المشاركين في السوق إلى الوضوح واليقن.

القطاع المالي ليس متجانساً.  
فكل حلقة في سلسلة الاستثمار  
لها تفضيلات وضرورات  
مختلفة

وبالمثل، لاحظ بعض المشاركين في السوق التعددية المذهلة والانتشار للمعايير التي تستهدف المستثمرين (أهداف التنمية المستدامة، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وقياسات الأثر) وأشاروا إلى تفضيلهم لوضع القواعد التنظيمية (لا سيما متطلبات الإفصاح) بحيث لا ينحصر تعيينها على أساس السياق الإقليمي وحده ولكن أيضاً لكي تقابل أيضاً قطاعات معينة من السوق وحتى على مستوى فئة الأصول. وبالمقابل يريد مشاركون آخرون في السوق ذلك أقل قدر ممكن من الإلزام، وأبدوا تقيهم بدلاً من ذلك في ابتكار السوق وعمليات الضغط من أصحاب المصلحة كشكلين من أشكال التنظيم الذاتي.

وتجسد هذه الآراء المتباينة أحد النتائج المهمة التي أفضت إليها المائدة المستديرة. وهي تمثل تحدياً للهيئات التنظيمية التي تحاول التوفيق بالفصل بين التوقعات الصادرة عن العديد من مجموعات أصحاب المصلحة وتعمل على معالجة قدر كبير من المعلومات وتيسر أعمالها في الوقت نفسه بموارد محدودة. ومن الواضح أن تعاون أصحاب المصلحة وتشاورهم بهدف المساعدة في صياغة قواعد تنظيمية فعالة سيكون أمراً ضرورياً للمستقبل.



## 3.2

### الأدوات التنظيمية لتعميم المنظر الأخضر: الإفصاح، والتعاريف، والبلدان النامية وإيقاع الجذب والدفع

#### الإفصاح والواجبات

ألقى المندوبون الضوء على التزامات الإفصاح والواجبات الائتمانية كأدوات تنظيمية رئيسية لتسهيل العمل المؤسسي بشأن تغير المناخ. وركز جزء كبير من النقاش على توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وأهمية تحليل البيانات والسيناريوهات لتقييم المخاطر والفرص، وبناء الوعي القطاعي واتخاذ الإجراءات.

وبحث النقاش ما إذا كانت توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ قد أضافت بشكل مجد إلى ما يتعين على المديرين فعله. أي ما إذا أصبحت الهيئات التنظيمية تعتبر التغير المناخي خطراً مالياً مادياً، فعندئذٍ، وبحكم التعريف، يكون الإفصاح عنها وارداً بالفعل في الالتزامات الحالية لقانون الشركات. ورداً على ذلك، أبرز المندوبون أهمية فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ كمحفز بدلاً من كونها غاية في ذاتها. فقد أدت إلى تركيز حوارات الشركات على الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، وهي تأخذ في تحولها تدريجياً إلى قانون غير ملزم. إلا أن بعض المندوبين من القطاع المالي أشاروا إلى أن توصيات فرقة العمل لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية لتحقيق إمكاناتها الكاملة. ومثلما لاحظ أحد المندوبين: تقتصر تقارير فرقة العمل على "التركيز على المخاطر التي تواجه الحافظة وليس المخاطر التي تهدد الناس أو الكوكب، . [و] لا تشمل بشكل كافي الانبعاثات المرتبطة باستخدام الأراضي، ولا ممارسات الضغط أو المشاركة من خلال السياسات العامة". ورأى آخرون أنه يلزم مزيد من الوضوح بشأن التعاريف (انظر أعلاه) وإرشادات تفصيلية حول الإفصاح، وأنه ينبغي أن تسترشد فرقة العمل جزئياً باحتياجات المستخدمين النهائيين بشأن ما يعتزمون صنعه بالبيانات التي يتم الإفصاح عنها لضمان أن يكون الإفصاح مفيداً حقاً.

وتحولت المناقشة إلى ما إذا كان ينبغي لتوصيات فرقة العمل أن تصبح قانوناً إلزامياً على غرار المادة 173 من القانون الفرنسي، والتي أشار البعض إلى أنها من الممارسات المثلى المستحسنة. فقد أصبح القانون يلزم الآن الشركات والمؤسسات المالية المدرجة بأن تفصح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ، باتباع نموذج إما الامتثال وإما التوضيح. ولوحظ أن هذا المطلب الإلزامي للإفصاح لفت الانتباه إلى

المخاطر المناخية داخل الشركات والقطاع المالي، وجعل المستثمرين أكثر وعياً بمخاطر المناخ ورفع مستويات الشفافية التي مكنت منظمات المجتمع المدني من الضغط على المستثمرين. ورأى بعض المندوبين أن هذا التشريع أثار ظهور أفضل الممارسات في مجال إعداد التقارير. ولكن مندوبين آخرين لاحظوا أنه على الرغم من الإلزام بالإفصاح بموجب هذا القانون، فقد ظلت طريقة الإفصاح تقديرية؛ ونتجت عن ذلك نوعيات متباينة للغاية من التقارير (انظر على سبيل المثال، FourTwentySeven 2018). وبالمثل، أشار مندوب آخر إلى أن الإفصاح الإلزامي بموجب قانون مكافحة الرق المعاصر في المملكة المتحدة لعام 2015 ولكن ثلث الشركات فقط تفي بمتطلباته، على الرغم من أنه تشريع أبسط بكثير.

وبالتأكيد، قد تشير الشكاوى الأخيرة التي قدمت إلى 'مجلس التقارير المالية' في المملكة المتحدة بشأن نقص الإفصاح فيما يتعلق بالمناخ (انظر أدناه) إلى أن بعض الشركات لا تفصح عن المخاطر المالية الجوهرية على الرغم من أن قانون الشركات ينص على التزامات إجبارية للقيام بذلك. ويمكن القول أن هناك بعض القلق من التعرض للمساءلة نتيجة لعدم التيقن بشأن المستقبل. والحصيلة، كما أشار أحد المندوبين أنه: "حتى الإفصاح الإلزامي لا يضمن تقديم تقارير ذات مغزى". ومع ذلك، تم التشديد على أن الإفصاح الإلزامي فيما يتعلق بالمناخ يفرض طرح الحوار في جداول أعمال مجالس الإدارة، وهذا يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام.

#### "هناك على ما يبدو اهتمام كبير بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ ولكن أوساط القطاع لا تُظهر سوى القليل من التنسيق أو التماسك."

روبرت أندوهو، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

علاوة على ذلك، تبين خلال المناقشات أن القطاع المالي ليس متجانساً. فكل حلقة في سلسلة الاستثمار، من مالي الأصول إلى مديري الأصول مروراً بمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة بينهما، لديها تفضيلات وضرورات مختلفة.

فعلى سبيل المثال، يعدّ الواجب الائتماني مهماً لتحفيز الأمناء ولكن ليس للمصارف. وإضافة إلى ذلك، كشفت المناقشات أنه حتى الإدارات المختلفة ضمن نفس الشركة، لا يسودها التجانس من حيث المعرفة أو الاهتمام بتغير المناخ. وعلى سبيل المثال، قد يكون قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية واعياً بتلك المسائل، ولكن قسم الخدمات المصرفية الخاصة يجهلها على الأرجح. وكل هذا يثير التساؤلات حول التنسيق والاتساق داخل القطاع.

لذلك، لا يزال يلزمنا عمل كثير من أجل:

- جمع البيانات فعلياً كشرط مسبق أساسي للإفصاح. وهناك حالياً شواغل بشأن المنهجيات؛
- الانخراط في بناء القدرات الداخلية بحيث يدرك كل مدير علاقات وكل مدير من مديري الحافظات المخاطر والفرص ذات الصلة بالمناخ ويمكن من إعلام أصحاب المصلحة المعنيين بها كما ينبغي؛
- تحقيق التعميم ضمن فرادى الشركات باتباع نهج شامل يراعي تغير المناخ في كل قرار من القرارات؛
- وتحقيق التعميم في الأسواق بحيث يصبح التفكير في تمويل الأنشطة المتعلقة بالبيئة/ المناخ ممارسة يومية في الأسواق العامة (وليس فقط للجوانب البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة).

وأثارت المناقشات أيضاً تساؤلات بشأن قدرات الهيئات التنظيمية وخضوعها للمساءلة. فإذا لم يكن لدى الهيئات التنظيمية (حتى الآن) القدرة أو الاختصاص لفرض اللوائح، فما الفائدة من امتلاكهما؟ ومن هنا ركزت المناقشة على العمل الهام الذي تضطلع به منظمات القطاع الثالث التي تسعى إلى تحسين المساءلة من الشركات والهيئات التنظيمية على حد سواء فيما يتعلق بالامتثال للإفصاح. وعلى سبيل المثال، تقدمت منظمة 'كلاينت إيرث' (ClientEarth) في عام 2018 بدعاوى إلى 'مجلس التقارير المالية' تزعم أن التقارير السنوية المقدمة من شركات مثل 'إيزي جت' (EasyJet) ناقصة من حيث تناولها مخاطر المناخ وبالتالي فهي تنتهك متطلبات الإفصاح الحالية بموجب قانون الشركات البريطانية لعام 2006 (ClientEarth 2018a). وطُلب أيضاً توضيح من الشركات الأربع الكبرى لمراجعة الحسابات حول كيفية تعاملها مع المسائل المتعلقة بالمناخ في ضوء المتطلبات القانونية التي استُحدثت مؤخراً في المملكة المتحدة بشأن مراجعة الحسابات (مثلاً، ClientEarth 2018b) وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالواجبات الائتمانية، عملت 'كلاينت إيرث' مع 'شير أكشن' ShareAction على مسألة أن تأخذ الواجبات القانونية لصناديق المعاشات التقاعدية مخاطر المناخ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية (ShareAction and ClientEarth 2018). وبدت هذه الإجراءات القانونية حدثاً جديداً لبعض الممارسين الماليين من الحضور. فلقد أوضحت نقطة مهمة: الفصل في المنازعات والمساءلة يمثلان جانبين أساسيين من 'وضع القواعد التنظيمية' ولكنهما لا يُطرحان كثيراً للمناقشة.

وعلى وجه التحديد، يُظهر هذان الإجراءان الآثار القانونية والمالية وتلك المتعلقة بالسمعة التي ترتب في الحياة العملية نتيجة لعدم إدماج الانتقال إلى عالم يظل احتراره دون درجتين مئويتين، وجميعها آثار قد تؤثر على الحصيلة النهائية للشركات.

## 3

## البلدان النامية

أعرب بعض المندوبين خلال المناقشات عن قلقهم من أن تركيز الممارسين حالياً على عدم التيقن فيما يتعلق بتقييم المخاطر، وتحليل السيناريوهات، وتوحيد المعايير، والتصنيفات يميل إلى تعييب الضرورة الوجودية وتأخير بعض الإجراءات اللازمة. ومثلما أشار أحدهم: "حاولت جاهداً أن أرى مدى وجهة [الإبلاغ] بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة وأن أفهم لماذا لم يذكر أحد تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ."

ويسود افتراض بين بعض الهيئات الواضحة للمعايير الدولية بأن جميع البلدان تعتبر الإفصاح المعزز أداة تنظيمية أساسية. ولكن وجهات النظر تتباين في الواقع تبعاً للولاية القضائية والثقافة. فعلى سبيل المثال، تُظهر الأبحاث الحديثة أن الشركات العاملة في بعض المناطق من آسيا لا تلتزم بشروط الإفصاح عن الاستدامة التي تصدرها الهيئات التنظيمية في الأسواق (Liu et al 2019; Nurunnabi 2016).

ومع ذلك، كشفت مناقشة المائدة المستديرة عن أن بعض حكومات البلدان النامية قد ترحب بقواعد تنظيمية لتعزيز الإفصاح كوسيلة للمشاركة مباشرة مع القطاع الخاص في الاستثمار المتعلق بالمناخ. ولاحظ المندوبون أنه في كينيا، على سبيل المثال، تنتشر السياسات والقواعد التنظيمية التي تتناول تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، ولكن تظهر فجوة في التنفيذ بسبب عدم إشراك القطاع الخاص وعدم استجابته. ويرجع ذلك جزئياً إلى عجز كامن

"المساءلة والإنفاذ جزءان أساسيان من معضلة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ."

دانيال وايزمان، 'كلاينت إيرث'

في الهياكل الأساسية ونقص التمويل المحلي المتاح بسبب عدم كفاية الحوافز والقدرات. ومع ذلك، ينصب التركيز على الفرص، بما في ذلك، على سبيل المثال، فرصة الاستثمار المحتملة البالغة قيمتها 8,5 بلايين دولار أمريكي في إعادة التدوير والهياكل الأساسية وإدارة النفايات في كينيا. ولهذا السبب، أنشئ كيان جديد، هو مركز نيروبي المالي الدولي، للعمل مع وزارة الخزانة، وهو منطقة اقتصادية خاصة 'افتراضية' تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الخدمات المالية والمهنية إلى كينيا.

## التعاريف

لا توجد حالياً تعاريف متفق عليها دولياً لمصطلحات مثل 'التمويل الأخضر' أو 'تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ'، وترتب على هذا تداعيات بالنسبة لتتبع التدفقات المالية، وقياس نتائج وآثار الآليات المالية مثل السندات الخضراء، وبناء ثقة المستثمرين. وتتبع التعاريف المتفق عليها أيضاً لعملاء الشركات في القطاع المالي تقديم طلبات الحصول على تمويل للمشاريع المهمة للمناخ وتنفيذ أنشطة الدعوة من أجل تنفيذها. وبالتالي، يرى الكثيرون أن عمل الاتحاد الأوروبي بشأن التصنيف 'الأخضر' أمر حاسم لتعزيز الاتساق وقابلية المقارنة والشفافية.

وشملت الفوائد المحددة للجانب التعريفي من التصنيف التي ناقشها المندوبون تقديم التوجيه خطط التوسيم الوطنية للمنتجات المالية الخضراء ووضع نقطة مرجعية للمشاركين في السوق المالية لتطوير المنتجات المالية الخضراء. ودخل الاتحاد الأوروبي، يمكن للاتفاق بشأن التعاريف أن يوفر ما يلي: (1) الأساس لسوق موحد للتمويل المستدام في الاتحاد الأوروبي، (2) والأساس لمعايير الاتحاد الأوروبي المستقبلية والعلامات التجارية للمنتجات المالية الخضراء مثل السندات أو صناديق الاستثمار الخضراء. وأشار البعض إلى أن ذلك قد يرشد الولايات القضائية الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقل عدد القوانين الجديدة التي تسن على المستوى الاتحادي وتقلص اختصاصات وكالة حماية البيئة.

ومع ذلك، برزت تساؤلات حول إمكانية، أو مدى استحسان، إيجاد تصنيف عالمي في ظل تنوع آراء أصحاب المصلحة وبالنظر إلى السياقات المحلية. وتساءل بعض المندوبين عما إذا كان ينبغي استكمال هذا التصنيف بتصنيف 'قاتم' لتحديد الأنشطة التي يتعين تجنبها. وعلاوة على ذلك، لاحظ البعض أن الصياغة الحالية للتصنيف "معقدة للغاية ولا تتناسب تماماً مع طريقة عمل المصارف". وأعرب أيضاً عن شواغل بشأن تقلص سوق السندات الخضراء، كما يرد في المناقشة اللاحقة.







## إيقاع الجذب والدفع

يشاهد عادة إيقاع متناوب من الجذب والدفع بين المشرعين والهيئات التنظيمية والممارسين بشأن تحديد الجهة التي ينبغي أن تتولى زمام التغيير. وكثيراً ما يعلن المشاركون في السوق أنه يتعين على الحكومات المنتخبة أن تحدد مسار العمل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك ما ينبغي تنفيذه أو تجنبه من الاستثمارات، من أجل تهيئة مجال متكافئ (على سبيل المثال Bowman 2015)؛ ولكن الحكومات تحيل هذه القرارات غالباً إلى السوق، ويعزى ذلك جزئياً إلى أطروحة الاقتصاد النيو كلاسيكي التي تعتبر أن تقليل أو إلغاء التنظيم أمر مستحسن لكفاءة السوق (Gunningham and Bowman 2016).

ويمكن خطر هذه 'الرقصة' في عدم تحمل أي طرف المسؤولية عن التغيير، فتستمر الأمور على حالها. فماذا يتعين علينا أن نفعل بشكل أفضل أو بطريقة مختلفة لتغيير مسار الأمور فعلياً؟ تبادل المندوبون تجاربهم بشأن هذه النقطة.

وفيما يتعلق بالسؤال المنفصلة المتمثلة في المخاطر المناخية والإفصاح عنها، اتفق الجميع تقريباً على أنه يتعين على الهيئات التنظيمية والمشرعين قيادة التغيير لتحديد توقعات قوية وتمكين الأخذ بها على مستوى الجماهير بأسرها.

ولكن فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية الأخرى، ظهر خلاف فلسفي وتفضيلي حسب قطاع كل مندوب. فرأى البعض أن الدور الحيوي لوضع القواعد التنظيمية يبقى غير مرئي في الغالب: فهو بعيد ضبط المعايير الأساسية لتسهيل إحداث التغيير في عادات وممارسات وثقافة قطاع الأعمال. ومن العناصر الجوهرية لهذا الدور تنفيذ (وإنفاذ) القواعد

التنظيمية من أجل ضمان التأثير وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة في السوق. وبالمقابل، أشار بعض ممارسي القطاع المالي إلى أن وضع القواعد التنظيمية قد يزعزع الأسواق بسبب عدم التيقن التنظيمي (مثل إلغاء الحوافز الاستثمارية قبل موعدها) أو عن طريق خلق الابتكار في السوق وإضفاء الطابع الدولي (مثل التشريعات أو التصنيفات الملزمة للسيارات المحلية المحددة). وقدم بعض الممارسين القانونيين حلاً وسطاً، حيث رأوا أن القيادة في وضع القواعد التنظيمية من شأنها أن تشجع الريادة في الأسواق. فعلى سبيل المثال، يمكن للمبادرات التي تقودها الحكومة، مثل الحوافز المتعلقة بالطاقة المتجددة والتخزين، أن تشجع التمويل على نطاق واسع من خلال تخفيض التكاليف أو المخاطر المسبقة وإيجاد فرص استثمارية، مما يحفز الجهات الفاعلة في السوق على تولي الملكية والريادة.

## المنطق هنا هو أن نشرع في البناء وسيحضر من يستفيد منه

وحدث خير مثال على هذه الرقصة عملياً في سياق مناقشة الفرص والتحديات المرتبطة بوضع تصنيف الاتحاد الأوروبي كأداة تنظيمية. ففي نظر بعض المندوبين، يُظهر تصنيف الاتحاد الأوروبي - وكذلك التدخلات التنظيمية الأخرى - استعداداً قانونياً لإخضاع السوق للمساءلة، وهذا أمر مستحسن. وأشاروا إلى أن تغير المناخ يعتبر على نطاق واسع فشلاً ذريعاً للسوق ولا تستطيع السوق وحدها، بحكم التعريف، إصلاحه؛ ولا بد من مكافحة الادعاء الزائف بالخرطنة لضمان نزاهة السوق وثقة المستثمر، ولكي تتحقق في نهاية المطاف أهداف

اتفاق باريس. ولكن رأى آخرون أن التصنيف ينطوي على احتمال تقليص السوق. وعلى سبيل المثال، عبر أحد المندوبين في القطاع المالي عن مخاوفه من أن تصنيف الاتحاد الأوروبي، في سعيه إلى تعريف وتنظيم ما هو 'أخضر'، قد لا يؤدي فقط إلى إبطاء نمو سوق السندات الخضراء ولكن أيضاً إلى انقسامها إلى فرعين بين الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان العالم. ولاحظ الابتكار والنجاح اللذان حققهما التنظيم الذاتي في قيادة السوق على مدار السنوات العشر الماضية، كما أكد أن إجراء التحقق من طرف ثالث يكفي لضمان 'خضرة' السند. وأبرز، علاوة على ذلك، الطابع العالمي لسوق السندات الخضراء، لا سيما الأخذ بها في البلدان النامية، وأعرب عن رغبته في ضمان استمرار ازدهار هذا الطابع العالمي عن طريق التقليل إلى أدنى حد ممكن من التنظيم والإلزام الخاص بولاية قضائية بعينها.

ومع ذلك، من المثير للاهتمام أن الجهات المنظمة وسلطات الأسواق للاقتصادات الناشئة هي التي تقود إنشاء المبادئ التوجيهية والأطر التنظيمية للسندات الخضراء. فعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين المبادئ التوجيهية للسندات الخضراء في عام 2015، وسارت على منوالها هيئة أسواق رأس المال في المغرب في عام 2017، وأصدر مجلس الأوراق المالية والبورصة الهندي متطلبات الإفصاح عن إصدار سندات الدين الخضراء وطرحها في نفس العام، ولدى العديد من البلدان النامية الأخرى مبادئ توجيهية وقواعد تنظيمية سارية أو قيد الإعداد (Hurley and Cripps 2018). وبالتأكيد، مثلما أشار أحد المندوبين من الأوساط الأكاديمية، يمثل تنظيم السندات الخضراء أحد المجالات البارزة التي يمكن فيها للاقتصادات الناشئة أن تقدم المساعدة للاقتصادات المتقدمة بواسطة أفضل الممارسات.

# الدروس المستفادة والاستنتاجات

## 4

خلص المندوبون إلى استنتاج عام هو أن حلقة العمل جمعت بنجاح مزيجاً متنوعاً من المشاركين المناسبين لتبادل المعارف المفيدة عن قوانين ولوائح تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ومن منظور مستقبلي، أرست حلقة العمل أساساً قيّمة للتعاون وتبادل المعارف بين المندوبين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن القوانين واللوائح الفعالة والمبتكرة لتمكين التمويل المستدام داخل كل بلد وبين الأسواق الدولية.

### الدروس المستفادة الستة من المائدة المستديرة:

ترد هذه الدروس بالتفصيل في الصفحات القادمة. وهي مستمدة من: مناقشات المائدة المستديرة بشأن المواضيع الأساسية؛ وتقييمات الاختبارات الموضوعية الفردية للمخاطر والفرص؛ والاستبيانات التي أجريت بعد حلقة العمل لتقييم فعاليتها وتأثيرها بواسطة عينات تمثيلية للمندوبين الذين شاركوا في المائدة المستديرة.



1 قيمة الربط بين 'صوامع' العمل

2 تحويل التركيز نحو الفرص

3 المعايير المستحسنة للمبادئ التوجيهية الناشئة

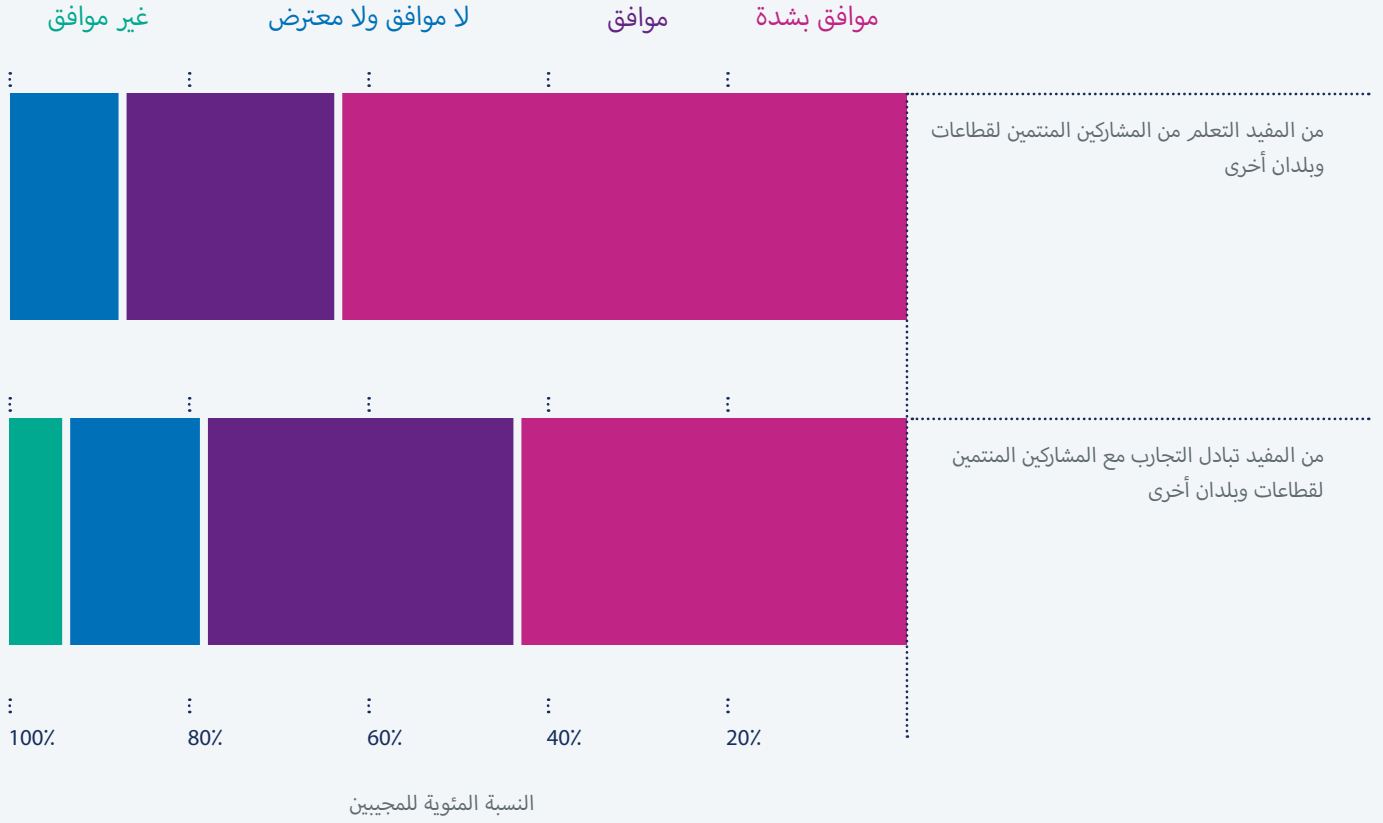
4 فهم ما تريده الجهات الفاعلة

5 عمليات ترقية المعارف بشأن المسائل الرئيسية

6 بناء شبكة خبراء لقانون تمويل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ

## الشكل 1

### فوائد تبادل المعارف بين القطاعات



#### 4.1

### قيمة الربط بين 'صوامع' العمل

ورأى معظم المجيبين (أكثر من 80 في المائة) أن من المفيد تقاسم الخبرات وتعلم المشاركين من بعضهم بعضاً (الشكل 1) ورغبوا في مواصلة هذه المشاركة في المستقبل (انظر الدرس المستفاد 6).

#### وشملت فوائد الربط بين 'صوامع' العمل ما يلي:

"التعلم من نهج مختلفة فيما بين الولايات القضائية، ولا سيما هيئة الأسواق المالية الفرنسية والمادة 173 من القانون الفرنسي، وإمكانية تكرار التجربة في ولايات قضائية أخرى".

"أمر مهم لفهم منظور مختلف أصحاب

المصلحة (المنظمات غير الحكومية، والمصارف، والمستثمرين، إلخ) خلال هذه العملية".

"مشاركة الأقران على نحو متعمق، واتساع نطاق الخبرات".

"إرشاد وضع السياسات المستقبلية".

اتفق المندوبون على تفرد قيمة اجتماع مزيج متنوع من المشاركين في نفس القاعة: القطاع العام/ الخاص، والقانوني/ المالي، والهيئات التنظيمية/ الجهات الخاضعة للتنظيم، والبلدان المتقدمة/ النامية. فهذا مزيج غير شائع لأن كل قطاع يميل عادة إلى العمل في صومعته. بيد أن التمويل المستدام متعدد القطاعات وعالمي بطبيعته، وهو معقد من حيث التصميم والتنفيذ على حد سواء. وبالتالي، سيتطلب التنفيذ الفعال للتمويل المستدام الخروج من النطاقات الضيقة للاختصاصات من أجل ربط الصوامع وإيجاد حلول للعمل الجماعي. وتعتمد المائدة المستديرة إجراء تجربة تشكيل مجموعة متنوعة، وتمثل الهدف في إيجاد أرضية مشتركة لتحسين الاتصال والتعاون والعمل بين القطاعات. وأشادت أغلبية ساحقة من المندوبين بذلك المزيج وأعربوا عن رغبتهم في تكرار التجربة. وأشار أحد المندوبين على وجه التحديد إلى أن الهيئات التنظيمية للأسواق كانت عنصراً غائباً عن مثل هذه الاجتماعات.



# 4

## 4-2 تحويل التركيز نحو الفرص

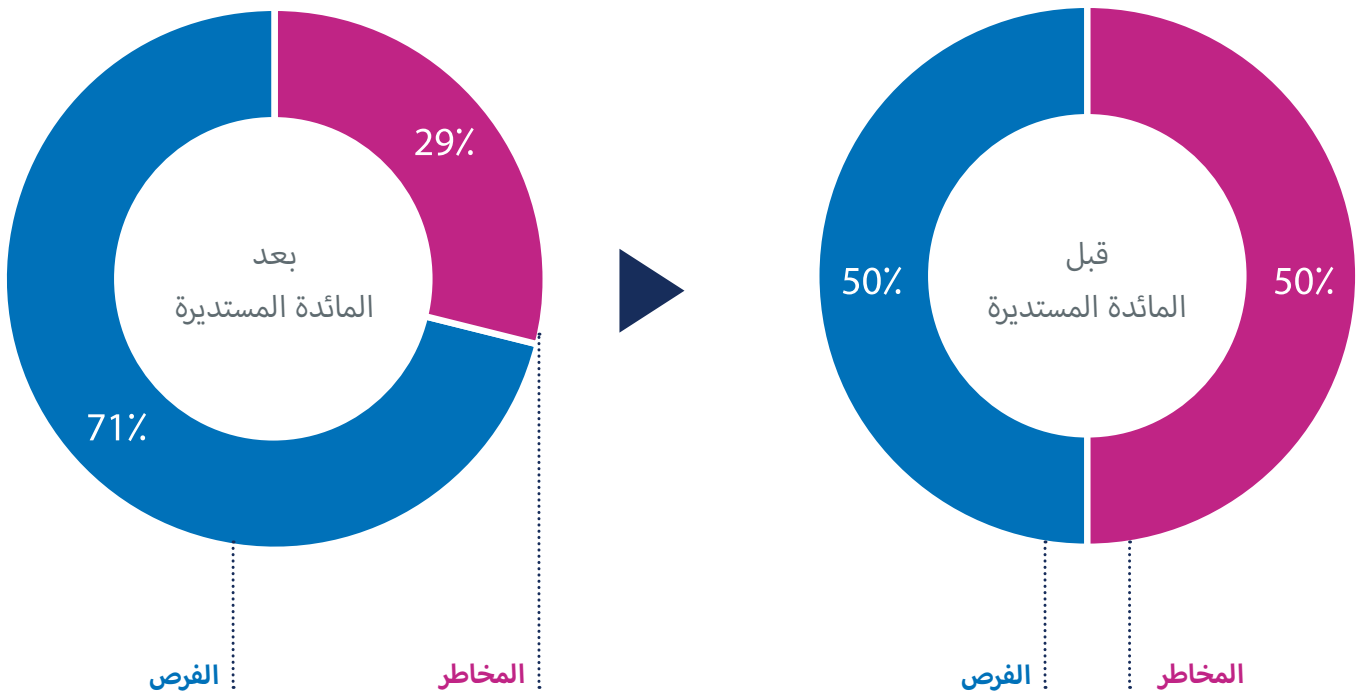
المخاطر المرتبطة بالمناخ، الأمر الذي أحدث تغييراً جذرياً في تحويل انتباه الشركات إلى تغير المناخ. ولكن، في المستقبل، ومثلما أفاد أحد المندوبين: "ستكون الفرص هي السبيل إلى مشاركة القطاع بشكل ناجح".

[الصورة العليا، من اليسار إلى اليمين: جولي أنسيدي (هيئة الأسواق المالية الفرنسية)، لورا ماي (جامعة كينغز كوليدج لندن)، كريستوف شفارتني (منظمة الاستجابة القانونية الدولية)، ستيفن مالواه (مكتب تريبل أوتي لو للمحاماة)]

أظهرت المائدة المستديرة أهمية التعليم وتبادل المعارف لخلق 'حماس للتغيير'. وكان أفضل مثال على ذلك هو النظر في المخاطر مقابل الفرص كدوافع للعمل. ففي بداية المائدة المستديرة، كان الدافع الذي يحفز المجيبين على العمل هو المخاطر والفرص على حد سواء. وبحلول نهاية اليوم، اتضح أن الفرص في هذا المجال أصبحت هي الدافع الأكبر (الشكل 2). وهذا الاستنتاج مهم لكل من الزخم والابتكار في مجال التمويل المستدام. وحتى الآن، ركزت الهيئات التنظيمية إلى حد كبير على

### الشكل 2:

#### دوافع العمل في مجال المناخ





# يمكن للقطاع أن يشارك بشكل ناجع عن طريق الفرص



Left to right: Oscar Njuguna (Nairobi International Financial Centre), Antonio Barbalho (World Bank)

# 4

## وُصفت الفرص بأنها مالية وتيسيرية وتعاونية (الشكل 4):

- تنشأ الفرص المالية من الابتكار في المشاريع والمنتجات والوصول إلى أسواق جديدة، وأشار أحد المجهين إلى أنه سيستخدم أفكاراً من المائدة المستديرة "لتطوير ممارسة تغير المناخ في شركتي - فهناك فرصة مالية في ذلك".
  - وتشمل الفرص التيسيرية بناء القدرات، كما تنطوي على فرصة حيوية لتعميم مراعاة التنمية المستدامة. ولاحظ المندوبون أن ذلك يمكن
- أن يحدث من خلال الاستثمارات في الهياكل الأساسية، وعلى نطاق أوسع، إبراز 'العوامل الخارجية' الاجتماعية والبيئية. أي أن أطر التمويل المستدام من شأنها أن تهيئ "خوافز لعيش حياة أفضل".
- الفرص التعاونية: من المواضيع التي تكرر طرحها في اجتماع المائدة المستديرة أن التمويل المستدام يوفر فرصاً جديدة مستحبة للتعاون عبر القطاعات وتبادل المعارف.

أوضح المجهيون بشكل محدد المسائل التي يرون أنها تنطوي على مخاطر وفرص. وتشمل المخاطر الرئيسية الادعاء الزائف بالخضرة؛ وعدم تيقن القطاع الخاص فيما يتعلق بتنفيذ القواعد التنظيمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة المعرفة والاهتمام والبيانات؛ وعدم الاتساق والتماكك في القواعد التنظيمية وأيضاً لدى الممارسين (الشكل 3). وتتفاقم هذه المخاطر لكون تغير المناخ مسألة حساسة للوقت تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة.

## الشكل 3:

### المسائل التي تشكل مخاطر للممارسين/الهيئات التنظيمية



## الشكل 4:

### المسائل التي تشكل فرصاً للممارسين/الهيئات التنظيمية

#### القوانين واللوائح



#### القطاع الخاص

الابتكار في المشاريع والمنتجات

الوصول إلى الأسواق الجديدة على مستوى العالم

المزايا التي يحصل عليها المبادرون

#### التعاون بين القطاعات

بين الهيئات التنظيمية والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

المناقشة على كيفية جعل السندات والصكوك الخضراء تجذب المستثمرين الدوليين، مثلما بينت التجربة في كل من نيجيريا وماليزيا، وكيف يمكن تجميع الصفقات لجذب التمويل الدولي وتمويل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تتمكن المصارف المحلية من التركيز على تمويل المشروعات المصممة لتلائم السياق المحلي. وعلاوة على ذلك، سلّط المندوبون الضوء على أن التعاون مع المؤسسات المالية التي تمارس الأعمال بالفعل في الأسواق الناشئة يمثل وسيلة مفيدة لتجاوز بعض الثغرات المعرفية؛ ومن شأن الانخراط مع مقرري السياسات الاستراتيجية في الأسواق الناشئة، مثل مركز نيروبي المالي الدولي، أن يساعد في تهيئة مناخ استثماري ملائم. وأكد المندوبون أيضاً على أهمية تقوية الهياكل القانونية والتنظيمية لبناء ثقة المستثمرين والتخفيف من آثار المخاطر المتصورة والفعليّة.

المتعلقة بالمناخ' (PwC and Ricardo Energy and Environment, 2017) والشراكة من أجل التحولات المناخية السريعة في المملكة المتحدة' (UK PACT) ووزارة البيئة والغذاء والشؤون الريفية (DEFRA)، ووزارة التنمية الدولية (DID)، وإدارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية (BEIS) (2019). ولكن لا يزال العمل جارياً على تمكين الاستثمار المالي مباشرة من القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، في كينيا، ناقش المندوبون أن قطاع الأعمال يتألف في الغالب من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم وتؤدي الزراعة فيها دوراً مهماً في الاقتصاد، مما يجعل تمويل تدابير التكيف أولوية أعلى بكثير من التخفيف من الآثار. والمشكلة هي أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل مخاطر كبيرة لإقراض المصارف المحلية، لكنها أصغر من أن تحصل على التمويل الدولي أو الخارجي. وركزت

إضافة إلى ذلك، ظهر أحد الشواغل المتكررة أثناء مناقشة المائدة المستديرة في شكل خطر وفرصة في آن واحد، وهو ضرورة ضمان تدفق التمويل المستدام على نطاق واسع إلى الأسواق والقطاعات في الاقتصادات الناشئة التي تحتاج إليه. وعلى سبيل المثال، كما لوحظ في الجزء 3، يمثل تطوير الهياكل الأساسية في كينيا فرصة استثمارية تبلغ 8,5 بلايين دولار أمريكي. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الاقتصادات الناشئة تقدم عوائد عالية تقترن بتأثير كبير، فهناك الكثير من المخاطر المتصورة والفعليّة المرتبطة بالاستثمار في البلدان النامية، وهذا يشكل رادعاً لرأس المال الأجنبي الخاص.

وتوجد فرص تمويل للمشاريع وبناء القدرات في البلدان النامية من خلال قنوات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمبادرات الحكومية المبتكرة مثل 'مسرّع تمويل الأنشطة الأنشطة

## 4



## 4-3

المعايير المستحسنة  
للمبادئ التوجيهية الناشئةالأولويات المتعلقة بإيجاد  
بيئات قانونية وتنظيمية ملائمةالمبادئ التوجيهية التنظيمية  
الناشئة

ناقش المندوبون بشكل أكثر تحديداً ما إذا كانت المبادئ التوجيهية تنبثق من تجارب المصارف المركزية وسلطات السوق المالية التي يمكن تكرارها في البلدان الأخرى، وبخاصة في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية.

وكان أحد الاستنتاجات الواضحة أنه نظراً للطبيعة الجديدة وغير المسبوقة لتلك المبادرات، فإن الهيئات المنظمة والجهات الخاضعة للتنظيم تمرّ بمرحلة تعلم مكثفة للغاية. وعلق أحد المندوبين "هذا مجال جديد للجميع وكلنا نواجه فيه متشابهة". ويسود شعور بالتجريب الحذر من كلا الجانبين.

وبالنظر إلى حداثة هذا المجال، ناقش المندوبون أفضل السبل الممكنة لتشكيله. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية 'النموذجية' للتدخل التنظيمي لا تزال بعيدة المنال، تأخذ المعايير المستحسنة في الظهور من التجارب التي نشأت حتى الآن (الشكل 5).

كان الهدف الرئيسي من المائدة المستديرة هو التركيز على القانون ووضع القواعد التنظيمية كعامل لتمكين التمويل المستدام، وشمل ذلك الأشكال المتنوعة التي قد يتخذها بما يتجاوز المفاهيم الضيقة 'الراسخة' للتشريع أو التقاضي. وقد يساعد هذا في ضمان أن تتجسّد القوانين واللوائح المسجلة 'على الورق' في إحداث تغيير تحويلي 'على أرض الواقع'.

وبشكل عام، اعتبر المجيبون أنه ينبغي وضع الأولوية للإجراءات القانونية والتنظيمية من أجل تمكين استثمارات القطاع الخاص وتنفيذ أهداف اتفاق باريس. وهذا الاستنتاج مفيد بالنظر إلى أن الأبعاد القانونية لتمويل الأنشطة المستدامة والمتعلقة بالمناخ لم تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام حتى الآن ولكنها ضرورية لتمكين ذلك التمويل على نطاق واسع. وأشار المجيبون إلى أن السمات المميزة لأي بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة تشمل ما يلي: الوضوح والاتساق (لا سيما بالنسبة للمعايير والتعاريف)؛ القيادة في مجال وضع القواعد التنظيمية (لا سيما بشأن الإفصاح الإلزامي)؛ وبناء القدرات (مثل تبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية)؛ والتعاون؛ والحوافز المالية؛ والمساءلة.





## الشكل 5:

### المعايير المستحسنة لوضع مبادئ توجيهية نموذجية

قانوني	مالي	تنظيمي	أكاديمي	حكومي	
					الوضوح
					التعاون مع الأقران (الهيئات التنظيمية الأخرى)، والجهات الفاعلة في السوق، والحكومات
					الاتساق
					الاختصاص بالسباق
					التيقن القانوني
					توحيد المقاييس/ قابلية المقارنة (لأطر الإفصاح والإبلاغ)
					الشفافية
					الثقة بين الهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق
					مستند إلى استجابة القطاع
					متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ
					المتطلبات التحوطية المتعلقة بالمناخ
					متطلبات إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ
					أحكام الإنفاذ
					الحوافز (بما في ذلك الحوافز المستندة إلى السوق)
					محتوى خاص بالولاية القضائية
					القانون غير الملزم/المبادئ التوجيهية الطوعية
					القانون الملزم/الامتثال الإلزامي
					لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع

جديدة مكرّسة لمخاطر المناخ؛ وبدء المصارف المركزية في خضرة ميزانياتها العمومية. واتفق المندوبون أيضاً على ضرورة التعاون والتشاور داخل القطاعين العام والخاص وفيما بينهما. وعلى وجه الخصوص، أبرز بعض المندوبين أنه سيتعين على الهيئات التنظيمية أن تتعاون مع الإدارات والوكالات الحكومية في بلدانها بطريقة شاملة وشفافة، وقد يساعد ذلك في ضمان وجود تماسك وأهمية متبادلين بين الحافظات، حيث تُدرج في تقييم المصرف المركزي لمخاطر المناخ دراسات وخبرات وزارة البيئة.

وقد يعمل تقرير شبكة الهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظم المالية، المقرر صدوره في نيسان/أبريل 2019، على توسيع تلك الاستنتاجات أو صقلها.

ساد اتفاق قوي بين المندوبين فيما يتعلق بالسمات المتمثلة في الوضوح والتعاون والشفافية والثقة والمحتوى المتعلق بالإفصاح. وعلى النقيض من ذلك، تنوعت الآراء فيما يتعلق بالشكل القانوني الذي ينبغي أن يتخذه المبادئ التوجيهية (ملزمة أم غير ملزمة)، والرغبات المتنافسة في تحقيق الاتساق/توحيد المعايير مقابل احترام السياق المحلي. وعلاوة على ذلك، أعرب عن العديد من جهات النظر بشأن المحتوى مثل تدابير الإنفاذ والمتطلبات التحوطية والتخفيف من آثار المخاطر، والحوافز. إضافة إلى ذلك، كشفت المناقشة عن استحسان المواءمة الداخلية داخل الهيئة التنظيمية. وشملت الأمثلة على الممارسات الجيدة ما يلي: نشر الوعي فيما يتعلق بالمناخ على نطاق الهيئة التنظيمية من خلال إنشاء نموذج 'عملية توزيع من المحاور إلى الفروع' و/أو تنفيذ وحدة

## 4



## 4.4

## فهم ما تريده الجهات الفاعلة

باختصار، كشفت مناقشة المائدة المستديرة أنه سيتعين على الهيئات التنظيمية والمشاركين في السوق إيلاء مزيد من الاهتمام للأهداف والرغبات المتضاربة المحتملة داخل الأسواق فيما يتعلق بما يلي:

- 1 التيقن والاتساق عن طريق توحيد المعايير؛
- 2 خصوصية المرونة والولاية القضائية
- 3 نقل التريلينونات فعلياً إلى حيث تدعو الحاجة إليها في البلدان النامية.

ولكن هذه التحديات تتيح الفرص أيضاً. فهي تتوافق مع الرسالة الواضحة الصادرة عن حلقة العمل وهي أن الجميع يمرّ بمرحلة تتعلّم صعوبة. ومن شأن صياغة التعاريف الرئيسية وتنقيحها وكذلك استمرار التبادل الصريح بين القطاعات والهيئات التنظيمية على مستوى العالم أن يساعد على تقديم ما يلزم من وضوح للمستقبل.



ماري جوستين لابل (برايس ووترهاوس كوبرز)

[الصورة العليا، من اليسار إلى اليمين: ستيفن مالواه (مكتب تريبل أوكي لو للمحاماة)، أنطونيو باربالو (البنك الدولي)، ميغان بومان (جامعة كينغز كوليدج لندن)، كاترين ستينمانز (جامعة كوفنتري)، أوسكار نجوغونا (مركز نيروي المالي الدولي)، كير بورغيس (كليفورد تشانس)، روبرت أندھوي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)]

كشفت المناقشات عن بعض التوترات المواضيعية الموضحة في الجزء 3، وهذه تؤدي إلى بروز ثلاثة استنتاجات أخرى هامة من المائدة المستديرة.

- يبتغي المشاركون في السوق الوضوح والتيقن والاتساق والقيادة من الهيئات التنظيمية بشأن ما ينبغي فعله وأفضل السبل لذلك؛ ومع ذلك، فهم "لا يريدون أن تملّي عليهم [الهيئات التنظيمية] ما يجب عليهم فعله". والمشكلة هي أن الأمرين قد يتشابهان في الممارسة العملية. وقد يؤدي هذا التوتر قد يجعل عمل الهيئات المنظمة في غاية الصعوبة و/أو قد يخلق مقاومة للقواعد التنظيمية من المشاركين في السوق.
- ويفضل مختلف المشاركين في السوق أنواعاً ودرجات متباينة من التدخل التنظيمي، ويحتمل أن يعتمد ذلك أيضاً على الولاية القضائية. ويمثل ذلك تحدياً للهيئات التنظيمية فيما يتعلق بالتماسك على الصعيد المحلي، ناهيك عن المواءمة على المستوى العالمي. ويتطلب كذلك الصدق والاستعداد من المشاركين في السوق فيما يتعلق بإدماج تغير المناخ داخلياً في جميع عمليات صنع القرارات في الإدارات، وخارجياً ضمن جميع حلقات سلسلة الاستثمار. ويتجاوز هذا الأمر مجرد حساب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ فهو يؤثر على جميع أنشطة الشركات.
- وعلينا جميعاً أن نبقي صوب أعيننا المسألة الرئيسية، وهي كيفية تجنب كارثة عالم يزداد احتراجه درجتين مئويتين ومساعدة البلدان النامية في الوقت ذاته على تحقيق الصمود أمام تغير المناخ والاستقلال المالي.

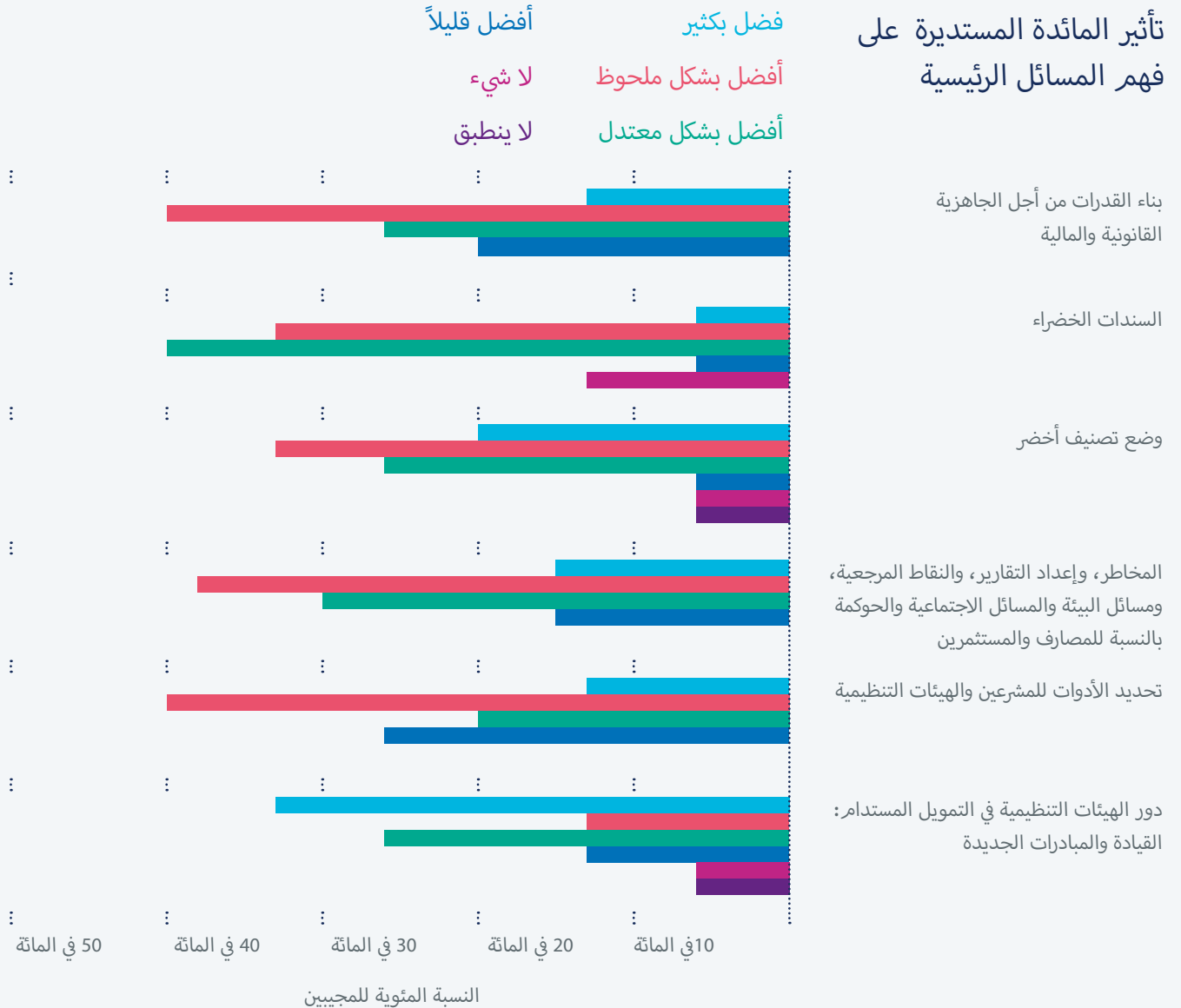
نتيجة لمناقشات المائدة المستديرة. وعلاوة على ذلك، فهم ما يقرب من نصف المجيبين المواضيع التالية بشكل أفضل بكثير بفضل المائدة المستديرة: (أ) الأدوات المصممة للمشرعين والهيئات التنظيمية فيما يتعلق بالتمويل المستدام؛ (ب) ومسائل البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة بالنسبة للمصارف والمستثمرين؛ (ج) بناء القدرات من أجل الجاهزية القانونية والمالية.

أفاد العدد الساحق من الردود الواردة من المجيبين بأن المائدة المستديرة ساعدت على تحسين معرفتهم بجميع المواضيع التي تمت تغطيتها (الشكل 6).

ويوضح الشكل 6 على وجه التحديد أن أهم مجالات التعلم تمثلت في دور الهيئات التنظيمية ووضع تصنيف أخضر، حيث تمكن ثلث المجيبين وخمسهم على التوالي إلى فهم هذين الموضوعين بشكل أفضل

## الشكل 6:

## تأثير المائدة المستديرة على فهم المسائل الرئيسية



خاصة فيما يتعلق "بدمج مخاطر المناخ في قرارات الاستثمار التي يتخذونها وفي ممارساتهم المتعلقة بالإفصاح والإبلاغ". في حين سيقوم آخرون بتطوير "مزيد من البحث في مجال أنظمة التمويل الأخضر والتأمين في أفريقيا" أو التركيز على "التعاون مع المؤسسات المحلية وتحسين الممارسات القانونية"

ويأتي بنفس القدر من الأهمية، اعترام المندوبين إدماج هذه الدروس المستفادة والأفكار في عملهم وشبكاتهم. وعلق البعض على الطريقة التي سيتقاسمون بها الأفكار داخلياً ويغرسونها في تأملاتهم بشأن الممارسات، وخاصة الاستراتيجيات الطويلة الأجل. وسيركز آخرون على تثقيف العملاء،

## 4



## 4-6

## بناء شبكة لقانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ

أبدى المندوبون من جميع القطاعات رغبتهم الشديدة في أن يواصل هذا العمل تعمقه وتوسعه. وبالتالي، تتألف الخطوات التالية للشراكة بين جامعة كينغز كوليدج لندن وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من شقين.

أولاً، مواصلة بناء مجتمع من صانعي القرارات للمساعدة في تطوير الجاهزية القانونية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ على مستوى العالم. ويمكن أن تشمل 'شبكة قانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ' المندوبين المهتمين من اجتماعات المائدة المستديرة لعامي 2018 و2019 وتتوسع لتشمل أصحاب المصلحة الآخرين مثل وكالات التصنيف. وسيكون الغرض منها تيسير الحوار بين القطاعات المختلفة وتبادل المعارف بشأن التطورات الجديدة مثل: مناقشات المتابعة للتقارير الصادرة عن 'شبكة الهيئات المشرفة المعنية بخضرة النظم المالية' وفريق الخبراء التقنيين التابع للاتحاد الأوروبي المعني بالتمويل المستدام؛ ونقاط التقاطع بين التمويل ذي التأثير الإيجابي وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ/التمويل المستدام (مبادرة تمويل

برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2018، UNEP FI)؛ وقصص النجاح العملية وغيرها من التجارب. وكذلك ستشجع الشبكة المبادرات التكميلية مثل 'مسرّع تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ'، والشراكة من أجل التحولات المناخية السريعة في المملكة المتحدة، و'مجموعة أدوات أمانة الكومنولث بشأن القانون وتغير المناخ'، و'منظمة الاستجابة القانونية الدولية'.

ثانياً، سيستمر فريق الأبحاث في بحث الأبعاد المختلفة لقانون ولوائح تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وسيقدم هذا البحث للنشر ويعمم على الشبكة. ويشمل البحث ما يلي:

- دور الهيئات التنظيمية ووضع الأدوات للهيئات التنظيمية والمشرعين على الصعيد العالمي؛
- كيفية قيام قانون تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بتيسير تحقيق الأهداف المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإنصاف، فضلاً عن الأهداف المالية، مع مراعاة تحقيق انتقال عادل.

إذا أردنا تنفيذ التمويل المستدام  
بفعالية، يتعين علينا أن نخرج من  
النطاقات الضيقة للاختصاصات وإيجاد  
حلول للعمل الجماعي



مندوبو المائدة المستديرة



من اليسار إلى اليمين: لورا ماي وميجان بومان (جامعة كينغز كوليدج لندن)،  
كاترين ستينمانز (جامعة كوفنتري)



المناسبة المسائية المفتوحة

# التذيل

## التذيل ألف

### منظمات المندوبين المشاركين في المائدة المستديرة

أفيفا	مركز نيروبي المالي الدولي
مصرف إنكلترا	برايس ووترهاوس كوبرز
مصرف فرنسا	مصرف اسكتلندا الملكي (رويال بنك أوف سكوتلاند)
شركة بوسطن كومون لإدارة الأصول	سيمونز أند سيمونز
منظمة كلاينت إيرث	ستاندرد تشارترد
كليفورد تشانس	مكتب تريبل أوكي لو للمحاماة في كينيا
جامعة كوفنتري	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
هيئة الأسواق المالية الفرنسية (AMF)	مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول
مصرف إتش إس بي سي	جامعة نيروبي
جامعة كينغز كولييدج لندن	البنك الدولي
منظمة الاستجابة القانونية الدولية	

## التذيل باء

### موجز جدول الأعمال

الترحيب وعرض الأهداف والمقدمات	10:30 – 11:00
<b>الجلسة 1</b>	11:00 – 12:00
دور الهيئات التنظيمية في التمويل المستدام: القيادة والمبادرات الجديدة الرئيس: د. ميغان بومان، جامعة كينغز كولييدج لندن - المصارف المركزية - هيئات الأسواق المالية - الخزائن	
الغداء	12:00 – 13:00
<b>الجلسة 2</b>	13:00 – 14:30
تصميم مجموعة أدوات قانونية وتنظيمية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ الرئيس: السيد روبرت أندوهوي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة - تحديد الأدوات للمشرعين والهيئات التنظيمية - المخاطر، وإعداد التقارير، والنقاط المرجعية، والجوانب البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة بالنسبة للمصارف والمستثمرين - وضع تصنيف أخضر	
استراحة لتناول الشاي	14:30 – 15:00
<b>الجلسة 3</b>	15:00 – 16:15
تيسير الفرص لتعمير مراعاة الأخضر: الهيكل التنظيمي والسوقي الرئيس: السيد كريستوف شفاري، منظمة الاستجابة القانونية الدولية - السندات الخضراء - بناء القدرات من أجل الجاهزية القانونية والمالية	
الجلسة الختامية للمائدة المستديرة والنظرة المستقبلية الأمسية المفتوحة	16:15 – 16:30 17:30 – 19:00
القطاع الخاص والجاهزية القانونية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ الرئيس: د. ميغان بومان، جامعة كينغز كولييدج لندن فريق الخبراء: - السيدة جولي أنسداي، رئيسة وحدة الاستراتيجيات والتمويل المستدام؛ وأمينة اللجنة التنفيذية، السياسات التنظيمية والشؤون الدولية، هيئة الأسواق المالية الفرنسية. - السيد أنطونيو بارباليو، مدير التدريب، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الطاقة والصناعات الاستخراجية، البنك الدولي - السيدة كلير بورغيس، شريكة (المالية وأسواق رأس المال)، كليفورد تشانس - السيد أوسكار نجوغونا، المدير التنفيذي المؤقت، مركز نيروبي المالي الدولي الدكتور مايكل ريدلي، مدير السندات الخضراء وقروض الشركات، أبحاث الدخل الثابت، بنك إتش إس بي سي HSBC	
حفل استقبال تقدم فيه المشروبات والمقبلات	19:00 – 20:30

- Autorité de Marchés Financiers (AMF), *Sustainable Finance: What is the Role of the Regulator? AMF Roadmap*, November 2018 (AMF, 2018).
- Daniel Bodansky, Jutta Brunnée and Lavanya Rajamani, *International Climate Change Law* (OUP, 2017).
- Megan Bowman, *Banking on Climate Change: How Finance Actors and Regulatory Regimes are Responding* (Kluwer, 2015).
- Megan Bowman, *Legal Readiness for Public-Private Climate Finance: Options Paper for UN Environment*, 102pp (2018a).
- Megan Bowman, 'The Investment Plan for Europe and Climate Governance' in *EU Climate Diplomacy: Politics, Technology and Networks* (S. Minas and V. Ntousas, eds.) (Routledge), 100-14 (2018b).
- Megan Bowman and Katrien Steenmans, *Climate Finance Law: Legal Readiness for Climate Finance. Report and Findings of Workshop held at King's College London 9-11 March 2018* (King's College London, July 2018).
- Banque de France, 'Network for Greening the Financial System' (2019) available at [banque-france.fr](http://banque-france.fr).
- Boston Common Asset Management, *Banking of a Low-carbon Future: Are the World's Largest Banks Stepping Up to the Risks & Opportunities of Climate Change?* (Boston Common Asset Management, 2018).
- Mark Carney, 'Breaking the Tragedy of the Horizon – Climate change and Financial Stability' (29 September 2015).
- ClientEarth, 'Complaint to the FRC Conduct Committee: EasyJet PLC' (ClientEarth, 7 September 2018a).
- ClientEarth, 'Letter to KPMG Regarding the Company's Audit of Balfour Beatty PLC' (ClientEarth, 18 September 2018b).
- Climate Bond Initiative, *Bonds and Climate Change: The State of the Market 2018* (Climate Bonds Initiative, 2018).
- Climate Finance Accelerator, *NDC Policy to Project Pipeline: A Programmatic Approach: Findings from the Inaugural Climate Finance Accelerator* (PwC and Ricardo Energy and Environment, 2017).
- Peter Cripps, 'Supervising an Orderly Transition', *Environmental Finance* (21 January 2019).
- Peter Cripps, 'Comment: Regulators are pushing investors on climate', *Environmental Finance* (17 October 2018).
- David Crow and Caroline Binham, 'Banks Pushed to Cleanse Their Balance of Climate Risk', *Financial Times* (27 December 2018).
- European Commission, *Spotlight on Taxonomy* (2018/19).
- Department for Environment, Food & Rural Affairs (DEFRA), Department for International Development (DID), and Department for Business, Energy & Industrial Strategy (BEIS), *International Climate Finance* (29 January 2019).
- Paul Fisher, 'Comment: Could Climate Cause the Next Financial Crisis?', *IPE* (29 June 2017).
- FourTwentySeven, *Article 173, Lessons Learned from Climate Risk Disclosures in France* (21 March 2018).
- French Treasury, Banque de France and ACPR, *Assessing climate change-related risks in the banking sector* (2017).
- Green Finance Taskforce, *Accelerating Green Finance: A report to Government by the Green Finance Taskforce* (March 2018).
- Greenpeace, *Fact Check: IEA Climate Scenarios are not Aligned with Paris Goals* (Greenpeace and Oil Change International, 2018).
- Neil Gunningham and Megan Bowman, 'Energy Regulation for a Low Carbon Economy: Obstacles and Opportunities' (2016) 33(2) *Environmental and Planning Law Journal* 118-142.
- Michael Hurley and Peter Cripps, 'Setting the Standard', *Environmental Finance*, 10-16 (Autumn 2018).
- Grantham Institute, *Climate Change Laws of the World* (LSE, ongoing).
- Felicia Liu, David Demeritt, Samuel Tang, 'Accounting for Sustainability in Asia: Stock Market Regulation and Reporting in Hong Kong and Singapore' (2019) *Economic Geography* 1-23.
- Takako Morita and Christina Pak, 'Legal Readiness to Attract Climate Finance: Towards a Low-Carbon Asia and the Pacific' (2018) 1 *Carbon & Climate Law Review* 6-14.
- NGFS, *First Progress Report* (2018).
- Mohammad Nurunnabi, 'Who Cares About Climate Change Reporting in Developing Countries? The market response to, and corporate accountability for, climate change in Bangladesh' (2016) 18(1) *Environment, Development and Sustainability* 157-186.
- OECD, *Investing in Climate, Investing in Growth* (OECD, 2017).
- Prudential Regulation Authority (PRA), *Transition in Thinking: The impact of climate change on the UK banking sector* (Bank of England, September 2018).
- Prudential Regulation Authority (PRA), *Enhancing Banks' and Insurers' Approaches to Managing the Financial Risks from Climate Change* (Bank of England, October 2018).
- Nick Robins, *Commentary: Sustainable finance in troubling times: five actions to prevent market turbulence turning into a crisis*, 9 January 2019 (Grantham Research Institute, 2019).
- Christoph Schwarte, *Legislating the Paris Agreement in Developing Countries*, *Climate Law & Governance Working Paper Series*, 22pp (No. 1/2017).
- ShareAction and ClientEarth, *Contract-based Pensions and Climate Risk: Report and Recommendations to the Financial Conduct Authority* (ShareAction and ClientEarth, February 2018).
- Sustainable Banking Network, *Creating Green Bond Markets: Insights, Innovations, and Tools from Emerging Markets* (SBN, October 2018).
- Technical Expert Group on Sustainable Finance, *Taxonomy feedback and workshop invitation*, December 2018 (TEG, 2018).
- Task Force on Climate Related Disclosures (TCFD), *Final Recommendations* (TCFD, 2017).
- United Nations Development Programme (UNDP), *Readiness for Climate Finance: A framework for understanding what it means to be ready to use climate finance* (UNDP, 2012).
- United Nations Environment Finance Initiative (UNEPFI), *Model Framework: Financial Products for Specified use of Proceeds Project-Related Finance (Equator Principles Scope); Principles for Positive Impact Finance Implementation Guidance, Consultation Version* (November 2018).

## محررو التقرير

ميغان بومان (المحررة الرئيسية)  
وكاترين ستينمانز (محررة مساهمة)

## شكر وتقدير

نوجه شكراً خاصاً لروبرت أندھوي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ وكريستوف شفارتي (منظمة الاستجابة القانونية الدولية)؛ ولورا ماي ولوسيا سابوريو بيريز (جامعة كينغز كولييدج لندن)؛ وجميع المندوبين المشاركين في المائدة المستديرة لما قدموه من مساهمات قيمة خلال المناسبة والتعليقات التي أدلوا بها في هذا التقرير.

تم تمويل المائدة المستديرة والتقرير بواسطة منحة من الأكاديمية البريطانية/منحة ليفرهولم للأبحاث الصغيرة حصلت عليها الدكتورة ميغان بومان في عام 2018.

## تصوير المناسبة

دومينيك تيرنر

## للتواصل

د. ميغان بومان  
megan.bowman@kcl.ac.uk

مركز كينغز للقانون والحوكمة في مجال المناخ  
www.kcl.ac.uk/climate-law

